



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم والبحث العلمي
جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت-



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم : علوم مالية و محاسبية
تخصص: مالية المؤسسة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في مالية المؤسسة

تحت عنوان

**دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة مؤسسة مطاحن عين الأربعاء**

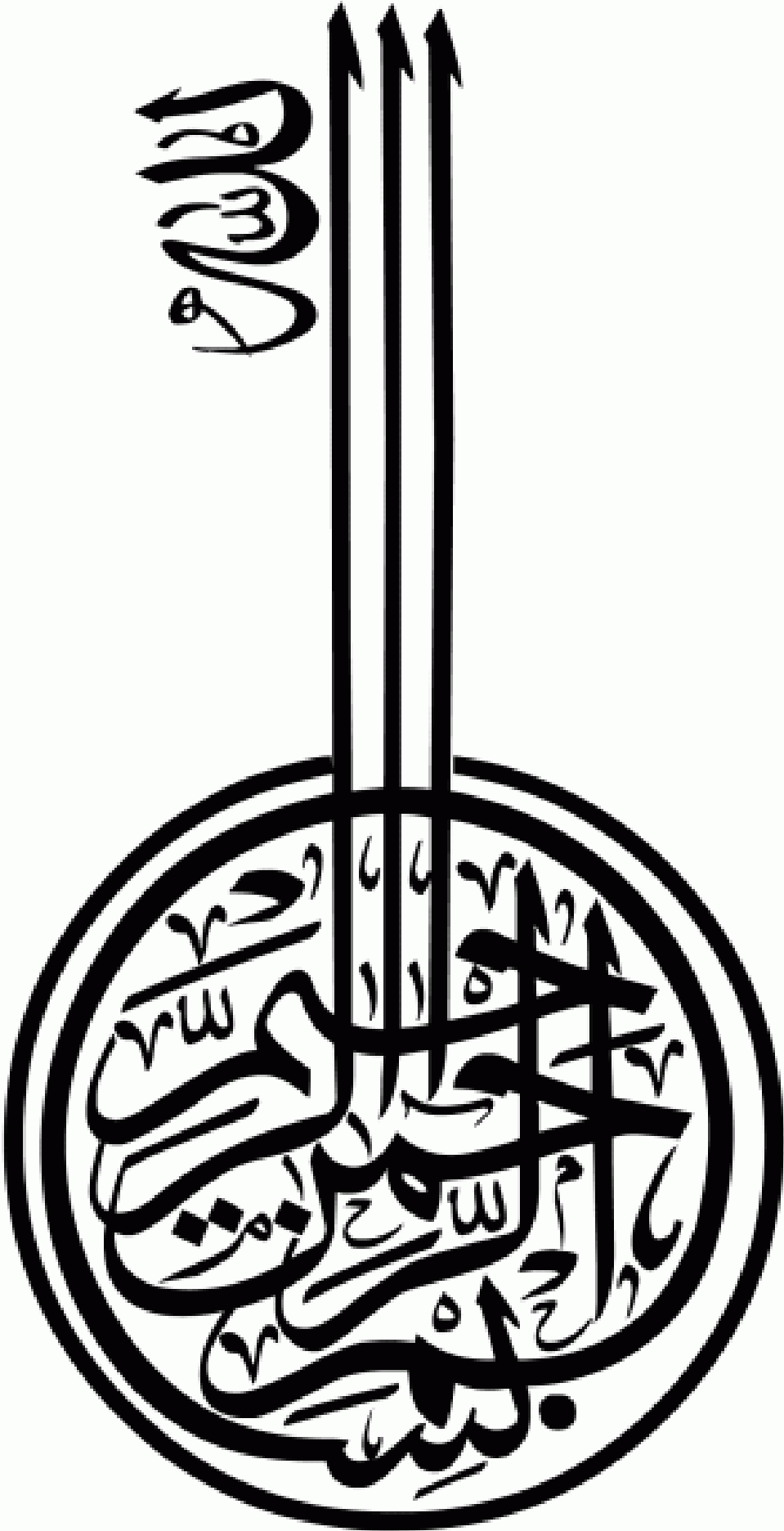
تحت إشراف الأستاذ:
د. علي دحمان محمد

من إعداد وتقديم الطالبين:
- دحاس محمد
- بركان عمر

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة عين تموشنت	أ.د. مطهري كمال
مشرفا	جامعة عين تموشنت	أ.د. علي دحمان محمد
مناقشا	جامعة عين تموشنت	أ.د. يحيياوي لخضر

السنة الجامعية: 2021-2022



شكر

وبداية أحمد الله عز وجل الذي منعني القوة و الصبر ووفقتني لإتمام
هذا العمل المتواضع

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرفه. علي دحمان محمد الذي
أكن له كل الاحترام والتقدير اعترافا مني بفضلته الكبير من خلال
إشرافه علي مذكرتي والإرشادات والنصائح القيمة التي قدمها لي
والتي أفادتني كثيرا في بحثي هذا .

وأعرب عن جزيل شكره وامتناني إلى كل من قدم يد العون من
أجل انجاز هذا البحث من بدايته إلى نهايته .

كما أجد نفسي مدين بالشكر والعرفان إلى كل عمال مؤسسه
مطالعين عين الأربعاء الذين قدموا لنا كل المساعدة لإتمام هذا
البحث

و في الأخير نشكر كل الزملاء والزميلات الذين لم يهملوا علي
بتوجيهاتهم.

الإهداء

إلهمي لا تطيب لي الليل إلا بذكرك و لا تطيب لي النهار إلا بطاعتك و لا
تطيب لي اللحظات إلا بذكرك و لا تطيب لي الآخرة إلا بعفوك و لا تطيب لي الجنة
إلا برويتك .

إلى من بلغ الرسالة و ادى الأمانة و نصح الأمة إلى نبي الرحمة و نور
العالمين ، سيدنا محمد صل الله عليه وسلم

إلى من أجمل اسمه و كل افتخار ، إلى من علمني العطاء دون انتظار
أرجو من الله أن يعد في عمرك و يحفني بإذنه سبحانه و تعالى

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب و التضحية و التفاني و بسمة

الحياة و سر الوجود إلى أغلى الحبايب أمي الغالية .

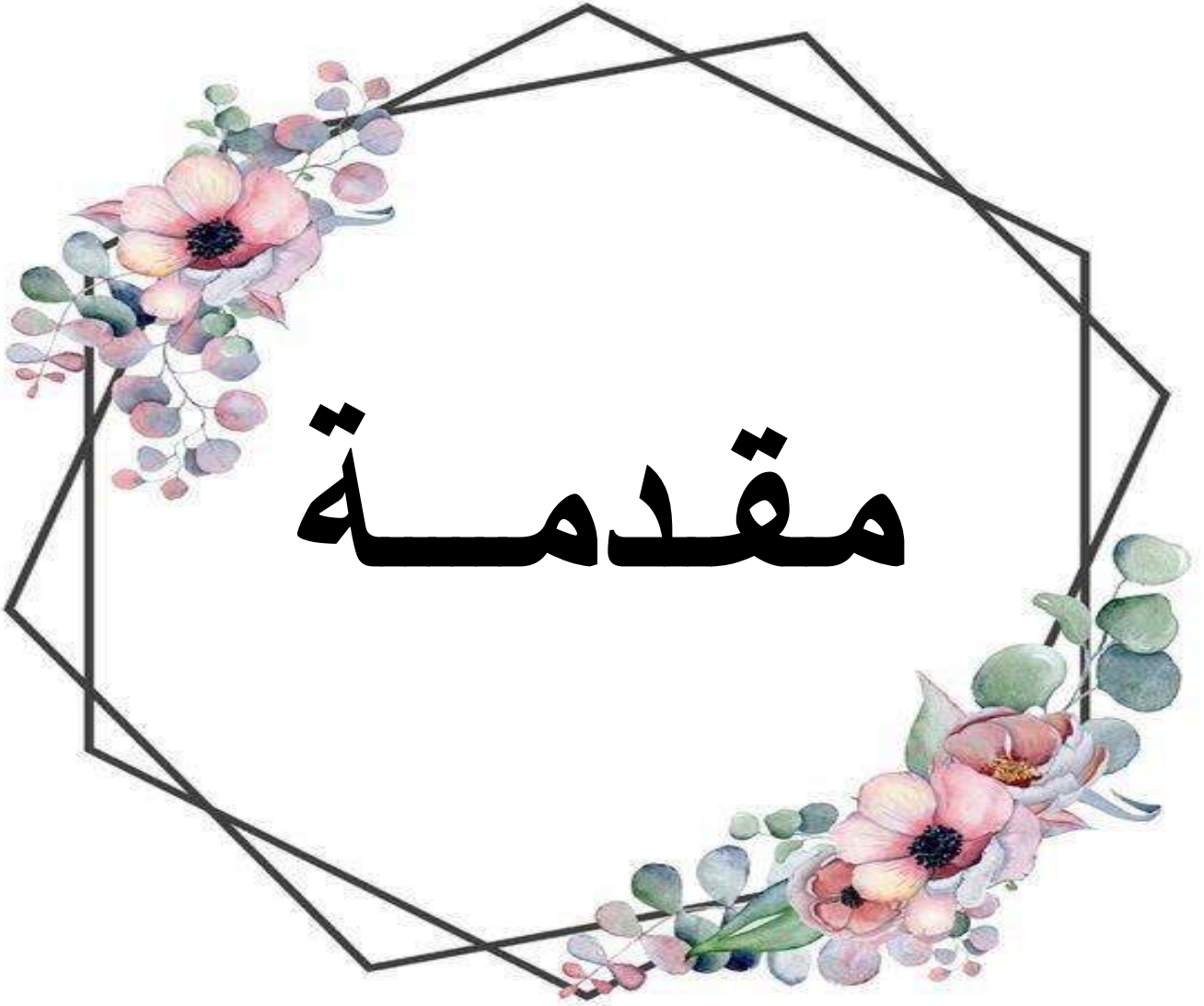
إلى القلوب الطاهرة الرفيعة و النفوس البريئة إلى رياحين حياتي

أخواتي .

إلى من أرى التفاؤل بعينه و السعادة في شدة إلى المشاكس أخي

الصغير حفظه الله لنا و رحمه.

مقدمة



المقدمة:

التحولات الاقتصادية الدولية ألزمت على دول العالم الثالث الدخول في إطار نظام العولمة الاقتصادية فقد أصبحت هذه الأخيرة حقيقة حتمية لا مناص منها، فاستوجب على هذه الدول و منها الجزائر التعامل مع الوضع الصعب الذي اطلق عليه اسم الأحادية القطبية و هذا بانتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى عتبة باب اقتصاد السوق.

وفي ظل هذه الإجراءات فإن المؤسسات الاقتصادية تتجه نحو المنافسة الحرة في السوق الداخلي و الخارجي، وهنا يجدر بنا الإشارة إلى سوء تسيير هذه المؤسسات بنقص الكفاءات و الأدوات الخاصة والملزمة للتسيير الحسن لها، و لكي تصل هذه المؤسسات إلى درجة النجاعة في التسيير يجب أن تتبع الأسس العلمية لهذا العرض فنجد أهمها استعمال تقنيات التحليل المالي الذي يعتبر إحدى الوسائل العلمية لمعرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة بالدراسة التحليلية الشاملة التي تتطلب فحصا ماليا مبني على أسس علمية و إحصائية على المدى الطويل أي أكثر من ثلاث سنوات من أجل اتخاذ القرارات المنطقية و السليمة.

مما سبق يتضح أن كل مؤسسة تهدف إلى معرفة حالتها المالية ، و ذلك للحكم عما إذا كانت النتائج المترتبة عن قراراتها تتلاءم مع الأهداف الأساسية المسطرة، و بناء على ما تقدم قمنا بصياغة الإشكالية الأساسية الدراسة و التي هي على النحو التالي:

إشكالية البحث:

" ماهو دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادية؟"

للإجابة على اشكالية البحث ارتابت تجزئتها إلى أسئلة فرعية:

- ما مدى قدرة التحليل المالي في قياس الوضعية المالية للمؤسسة؟
- ماهي الوضعية المالية الحالية لمؤسسة مطاحن عند الأربعاء؟

فرضيات البحث:

التحليل المالي بعكس الوضعية المالية للمؤسسة و يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف .
الوضعية المالية لشركة مطاحن عين الأربعاء جيدة.

مبررات اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار هذا الموضوع انطلاقا من مجموعة من العوامل تذكر من بينها:
أهمية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية.

الصلة المباشرة بين هذا الموضوع و التخصص العلمي الذي أدرسه .

الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع.

أهمية البحث:

يكتسي البحث أهمية والتي تتحلي في النقاط التالية:

✓ التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت و مازالت تلاقي اهتماما كبيرا في ميدان

التسيير والإدارة المالية في المؤسسة.

✓ التحليل المالي أداة مهمة في اتخاذ القرارات.

أهداف البحث

- التعرف على دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادية.
- الرفع من قدرتي وكفاءتي من خلال الدراسة الميدانية و التطبيقية للموضوع محل الدراسة .
- محاولة دراسة الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن عين الأربعاء.

الحدود المكانية والزمانية للبحث:

البعد المكاني: لقد تمت هذه الدراسة في مؤسسة مطاحن عين الأربعاء، الكائن مقرها في حمام

بوججر ولاية عين تموشنت.

قسم الفصل الثاني الذي يتضمن دراسة و تحليل الميزانية بدوره إلى ثلاثة مباحث :

الأول يتضمن تحليل ميزانية النظام المالي المحاسبي والثاني يتضمن الميزانية المالية أما الثالث

فقد تطرقت فيه إلى دراسة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي تناولنا فيه فصل واحد الذي حاولت فيه اسقاط ما تم التطرق إليه

في الجانب النظري، وتم تقسيمه إلى:

الأول يتضمن تقديم لمؤسسة مطاحن عند الأربعاء أما الثاني تطرقنا فيه إلى تحليل ميزانية

المؤسسة أما في المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى أثر التحليل المالي على أداء مؤسسته مطاحن عين

الأربعاء.

الجانب النظري





الفصل الأول:

الإطار النظري للتحليل

المالي

تمهيد الفصل الأول:

التحليل المالي موضوع هام من المواضيع المتداولة في الإدارة المالية بحيث انه للقيام بأي مشروع يستوجب التعرف على الإمكانيات المالية للمؤسسة و كذلك أصحاب المشروع ولا شك أن الوسيلة في ذلك هي استعمال تقنيات التسيير والمتمثلة في أساليب التحليل المالي

و لتوضيح ذلك وتقديم عرض أكثر تفصيلا سنحاول من خلال هذا الفصل إعطاء نظرة شاملة عن التحليل المالي وذلك بالتطرق إلى ماهية التحليل المالي و مفهومه وأنواعه والهدف منه كل هذا في المبحث الأول، ثم سنتناول في المبحث الثاني مقومات و منهجية ومعايير التحليل المالي لنصل في الأخير إلى المبحث الثالث و المتمثل في مجالات استعمال التحليل المالي و الأطراف المستفيدة منه

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

لا يمكننا القيام بالتحليل المالي داخل المؤسسة إلا بمرورنا على ماهية التحليل من مفهوم وخصائص وأهداف و هذا ما سنقوم بذكره في هذا المبحث ..

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

أولاً: مفهوم التحليل المالي

يرتبط التحليل المالي ارتباطاً وثيقاً بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين، لمعرفة التغييرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة، واتجاهات تطورت مستقبلاً، ولمعرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤات بالمستقبل، يستعان بالتحليل المالي من أجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لاستشفاف المستقبل، فهو بهذا المعنى علم يختص بصناعة المعلومة لمساعدة ذوي الصلة باتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع.

وتأسيساً على ما تقدم، فقد وردت التعاريف لتحليل مالي قد نذكر منها:

- التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة يهدف الى الحصول على معلومات تستعمل في عمليه اتخاذ القرار، وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.
- ان التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المنشورة وفهمها لأجل اتخاذ القرارات المستقبلية.
- التحليل المالي في جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والارتباط فيما بينها، وإثارة الأسئلة حول مدلولها في محاولة تفسير الأسباب التي أدت الى ظهور هذه البيانات بالكيفيات التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة التي تعمل المؤسسة على إظهارها.
- التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو انشقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة، تساهم في تحديد أهمية وخواص الانشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرار المناسب.¹

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، عمان، 2004، ص ص 21-22

- التحليل المالي هو عبارة عن دراسة الوضعية او الحالة المالية المؤسسة خلال فترة زمنية معينة ذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، ويعرف ايضا انه مرحلة دراسة وتشخيص الحالة للمؤسسة أي تحليل النشاط والمردودية والتوازن المالي وتمويل المؤسسة عن طريق تحليل المعطيات التاريخية الماضية أي دراسة تفصيلية للبيانات المالية والقيام بتقديرات وتنبؤات تخص مستقبل وعلى أساسها يتم اقتراح اجراءات لتحسين الوضعية.¹

ثانيا: موضوع التحليل المالي

تختلف الغايات والأهداف التي يطلع إليها المحلل المالي عند قيامه بكل عملية التحليل على الافراد، عندما يكون الغرض من التحليل معرفة نتيجة عمل المؤسسة في الحاضر وما ستكون عليه في المستقبل، فان موضوع التحليل ينصب على معرفة ربحية المؤسسة والعوامل المؤثرة على زيادتها أو انخفاضها، اما اذا كانت الغاية من التحليل المالي تقديم تسهيلات فاذا موضوع التحليل سوف ينصب على معرفة قابلية المؤسسة على تسديد التزاماتها بالمستقبل من خلال دراسة العلاقة بين الأصول والخصوم، و مقدرة أصول المؤسسة على تغطية الالتزامات خلال فترة معينة، وبالتالي فإن موضوع التحليل المالي يختلف باختلاف الهدف المراد تحقيقه مما يتطلب لكل هدف بيانات معينة، تعتبر المادة الأولية كصناعة المعلومات المرتبطة بموضوع التحليل.²

المطلب الثاني: خصائص وأنواع التحليل المالي

أولاً: خصائص التحليل المالي:

تتمثل خصائص التحليل المالي في:

- 1- هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات.
- 2- يشمل كافة الأنشطة عند كل المستويات الإدارية وليس فقط النشاط المالي.
- 3- هو نشاط مستمر في المؤسسة.
- 4- يميز بين كل من البيانات والمعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرارات.
- 5- لا يقتصر على بيانات مالية محدودة بل يمتد الى ميزانية وقوائم الدخل.

¹ مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية وتحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان، 2000، ص 79

² مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 16

ثانيا: أنواع التحليل المالي:

1) تحليل داخلي وخارجي:

للتحليل المالي أنواع مختلفة يشترطها موضوع البحث والاستنتاج التي ينفذها المحلل وحجم المشكلة التي يدرسها والوقت الذي تستغرقه العملية التحليلية.

فالتحليل الذي يستند على دراسة البيانات الاقتصادية والاجتماعية لوحدة معينة يسمى بالتحليل الداخلي، وبمعنى آخر دراسة الأنشطة الاقتصادية لمشروع منفرد دون المقارنة مع المنشآت الاقتصادية الأخرى التي يرتبط بها المشروع.

إن هذا النوع من التحليل يبقى قاصرا دون مقارنته مع المشاريع والمؤسسات الاقتصادية الأخرى التي تشابهها في طبيعة العمل أو النشاط.

فإذا تمت مثل هذه المقارنة، ففي هذه الحالة يكون التحليل خارجيا، ولتوضيح الفكرة الأخيرة الواردة ذكرها، نفترض أن إحدى المنشآت تمارس عملا تجاريا في إحدى المدن، ومنشأة ثانية تمارس نفس العمل وفي نفس المدينة، فإذا قامت إحدى المنشأتين بعملية تحليلية لنشاطها دون أن تقارنه مع المنشأة الثانية فيكون التحليل داخليا، أما إذا تمت المقارنة فيكون التحليل خارجيا.¹

2) البعد الزمني للتحليل:

إن للتحليل المالي بعدا زمنيا، يمثل الماضي والحاضر، وبناء عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:

○ التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن):

بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية، بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر، أو إلى مجموع مجموعة جزئية منها.

○ التحليل الأفقي (المتغير):

يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن المتغير، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقص عبر فترة زمنية، وخلافا للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون، فإن التحليل يتصف بالحركية لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة.

¹ زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر، ط4، عمان، 1998، ص11

3) الفترة التي يغطيها التحليل:

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل الى ما يلي:

○ التحليل المالي قصير الأجل:

قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا، لكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وانجازات المشروع في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحديد السيولة وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائون والبنوك.

○ التحليل المالي طويل الأجل:

يركز هذا التحليل على هيكل التمويل العام والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل إضافة الى تغطية التزامات المشروع طويل الأجل.¹

بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، مدى انتظامها في توزيع الأرباح وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية، ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسب في هيكل التمويل والاستخدامات.

مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل (عند دراسة مصادر التمويل قصير الأجل ومجالات استخدامها) وبين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل (داخلية وخارجية) ومجالات استخدامها.²

هناك بعض المحللون يستخدم نوعين من التحليل المالي:

أ- تحليل الاتجاهات:

يلجأ المحللون الماليون الى تحليل الاتجاهات لدراسة حركة الحساب أو النسبة المالية على مدار عدة فترات مالية، وذلك للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة الحساب أول النسبة على مقدار الفترة الزمنية مجال المقارنة، ما يوفر للتحليل المالي سمو الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي، والتي تمكنهم من تكوين صورة دقيقة عن واقع حال الشركة وعن اتجاهاتها المستقبلية، ويتخذ تحليل الاتجاهات شكل التحليل المالي الأفقي للقوائم المالية على مدار عدة فترات مالية، ليتم بعد ذلك

¹ خلدون ابراهيم شريفات، الإدارة والتحليل المالي، دار واقل النشر، 2011، ص 129

² المرجع السابق، ص 120

إظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية في الفترات التالية على شكل نسبة مئوية بقيمته في سنة الأساس.

ب- التحليل المالي للنسب

يعتبر هذا الأسلوب مرادف لتحليل الرأسي، إذ تتم مقارنة الأرقام في القوائم المالية للفترة المالية نفسها، ويمكن لهذه المقارنة أن تتم بين بند معين كالمخزون السلعي، بالقيمة الإجمالية للبند الذي ينتمي إليه الحساب هو بند الأصول المتداولة ليظهر نتيجة المقارنة على شكل نسبة مئوية، كما يمكن أن تتم المقارنة بين رقمين يرتبطان معا بعلاقة سببية، وتكون حصيلة المقارنة نسبة مالية، كنسبة التداول التي تشتق من خلال مقارنة قيمة الأصول المتداولة في نهاية فترة مالية معينة بقيمة المطلوبات المتداولة في نهاية الفترة المالية في نفسها.¹

المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم المؤسسة من زوايا متعددة، وبكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، ذلك بقصد تحديد مواطن القوة والضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة.²

ويمكن بشكل عام حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية:

- ✓ التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.
 - ✓ معرفة قدرة المؤسسة على خدمه ديونها وقدرتها على الاقتراض.
 - ✓ تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.
 - ✓ الحكم على كفاءة الإدارة
 - ✓ الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم.³
- وهناك بعض الأهداف التي اكتسبها التحليل المالي في وقتنا الحالي سوف نقوم بذكر بعضها:
- ✓ معرفة المركز المالي للمؤسسة

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله، فلسطين، 2008، ص6

² جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص 79

³ عبد الحكيم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء للنشر، ط1، عمان، 2000، ص 143.

- ✓ معرفة مركز قطاعها الذي تنتمي إليه.
- ✓ مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع.
- ✓ المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأعلى عائد.
- ✓ اقتراح سياسات مالية لتغير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة.
- ✓ توجيه أصحاب الأموال والراغبين في الاستثمار في المجالات الاستثمارية المختلفة والعائد المتوقع لكل مجال.
- ✓ التحقق من المركز المالي للمؤسسة المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة سياسة التمويل المعتمدة.
- ✓ تحديد نسبة العائد المحقق على أموال الملاك في كل منشأة ودرجه المخاطر المرفقة لها.
- ✓ تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة.¹

¹الزغبيني هيثم محمد، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، ص167

المبحث الثاني: مقومات ومنهجية ومعايير التحليل المالي

بعد معرفتنا لماهية التحليل المالي وجب علينا أيضا معرفة ما هي مقومات ومنهجية وكذلك معايير التحليل المالي للقيام به داخل المؤسسة وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث .

المطلب الأول: مقومات التحليل المالي

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعتها ركائز لا بد من مراعاتها، فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف، وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج أو أساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بالمعلومات التي يعتمد علي¹.

بناء على ما سبق يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي:

- أن تتمتع المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصادقية أو الموثوقية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.

- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما يجب عليه أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي أخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي:

أ - أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي ينتمي إليها، وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ب - أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل، وكذلك المتغيرات الكمية والنوعية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة².

¹ محمد مطر، التحليل المالي والانتمائي الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2000، ص4.

² وليد ناجي الحياي، المرجع السابق، ص23.

ج- أن يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة، بل لابد من الشعب إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.

يتمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكافية بظروف المؤسسة الداخلية والخارجية قبل قيامه بتحليل بيانات المؤسسة، بالإضافة إلى ذلك ابد أن يكون مؤهلاً تأهيلاً علمياً مناسباً، ويتميز بخصائص المقدرة الديناميكية وقادراً على استخدام الأساليب والوسائل العلمية لتحليل المالي للوصول الى غايات التحليل المالي وتفسير النتائج التي يتوصل إليها الاستقراء المستقبل¹.

بالإضافة إلى ما سبق يستند إلى مجموعة من المقومات والمبادئ التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه، ولعل أبرز هذه المقومات هي:

- التحديد الواضح لأهداف التحليل.
- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها.
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت.
- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يصار استخدامها بصورة سليمة، بمعنى أن يؤدي التحليل
- إلى نتيجة غير قابلة للتأويل أو إعطاء تفسيرات متباينة.
- تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكاملة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالشركة، بالإضافة إلى ذلك لابد أن يكون مؤهلاً من الناحية العلمية والعملية، وقادراً على تفسير النتائج التي يتوصل إليها الاستقراء المستقبل²

المطلب الثاني: منهجية التحليل المالي

يعتمد المحلل في قيامه بعملية التحليل على مجموعة من الخطوات المتتابعة التي تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل، وهي تبدأ بتحديد الهدف أو الغرض من التحليل وتنتهي بوضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل، و فيمايلي الخطوات اللازمة لعملية التحليل:

1. تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل

¹ - محمد مطر، مرجع سابق، ص05.

² فهمي مصطفى الشيخ، المرجع السابق، ص09.

يبدأ التحليل المالي بتحديد المشكلة التي يسعى المحلل للتعرف عليها، ويعتبر هذا التحديد ضرورة هامة لبدء صحيح لعملية التحليل، أنه يجنب المحلل العمل غير اللازم ويمكنه من تركيز جهده على العمل الذي يخدم هذا الهدف مباشرة .

2. تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية

يقوم المحلل المالي باستعمال قوائم مالية لفترات عديدة إذا كان يسعى لتوخي المزيد من الدقة في التحليل والتعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة موضع التحليل، أن القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة قد لا يكون معبرة عن الاتجاه العام لأداء .

3. تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته

إذا كان الهدف هو تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية، فالأمر يتطلب معرفة الأصول ال..... أنواعها المختلفة لفترة، أما إذا كان هدف التحليل أغراض تقييم الأداء النهائي، فإن البيانات المطلوبة تتعلق بالمصروفات وإيرادات لفترة معينة، وتحديد المؤشرات الرئيسية التي تلعب دورا حاسما في أداء المؤسسة مثل المبيعات أو الإنتاج.

4. تحديد أداة أو أدوات التحليل المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج بأسرع وقت

هذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي للشخص الذي يقوم بعملية التحليل، ومقدار درايته بالأساليب المختلفة لعملية التحليل.¹

5. استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب تعتبر هذه الخطوة الأصعب والأكثر أهمية، وتحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق، ولا يمكن استبدال هذا الجهد بعملية ميكانيكية إلا أن التعريف الصحيح للمشكلة، والتحديد المناسب لأسئلة المتوجب الإجابة عنها والمهارة في اختيار الأدوات التحليلية المناسبة ستقود بلا شك إلى تفسير معقول لنتيجة التحليل.

6. اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج، ولا مانع من استعمال أكثر من معيار إذا استدعى الأمر ذلك.

7. تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطبقة والنسبية.

¹ أيمن الشنطي، عمار شقر، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان، 2004، ص 176-178

8. تحديد أسباب الانحراف وتحليلها.

9. وضع التوصية المناسبة بشأن التحليل.

ومن النادر جدا أن يتاح له المحلل جميع الحقائق عن الحالة التي يقوم بتحليلها، لذا نجد أن معظم المحللين يعملون في ظل ظروف غير مؤكدة بسبب عدم كفاية المعلومات، وفي مثل هذه الظروف لا يكون دور التحليل المالي إلا التقليل من حالة عدم التأكد و ليس إلغاءها كليا.

وعند كتابة المحلل لتقريره، عليه أن يراعي ترتيب أفكاره وتسلسل منطقته، كما يجب عليه مراعاة طريقة عرضه على القارئ، بحيث يميز التقرير بشكل واضح بين تفسيرات واستنتاجات المحلل والحقائق والمعلومات التي استندت إليه هذه التفسيرات والاستنتاجات، وذلك ليتمكن القارئ من متابعة المنطق الذي اتبعه المحلل في الوصول إلى استنتاجه، وليتمكن من إبداء رأيه إذا اختلف مع المحلل، هذا ومن المناسب أن يضمن المحلل تقريره البنود التالية:

أ. معلومات عن خلفية المؤسسة موضوع التحليل والضاعة تنتمي إليها والمحيط الاقتصادي الذي تعمل فيه

ب. المعلومات المالية وغير المالية المستعملة في التحليل.

ت. الافتراضات الخاصة بالظروف الاقتصادية والظروف الأخرى التي وضعت استنادا إليها التقديرات الخاصة بالتحليل.

ث. تحديد الإيجابيات والسلبيات الكمية منها والنوعية التي يراها المحلل في عناصر التحليل الأساسية.¹

ج. الاستنتاج الذي يخرج به المحلل نتيجة العمل التحليل الذي قام به.²

المطلب الثالث: معايير التحليل المالي

1. مفهوم معايير التحليل المالي :

عبارة عن أرقام معيارية تستخدم كمقياس للحكم على كفاءة وملائمة نسبة معينة أو رقم ما ومن أمثلة على هذه المعايير الرقم المعياري لنسبة التداول التي تساوي اثنان .

2. أنواع معايير التحليل المالي :

¹ أيمن الشنطي، عامر شقر، المرجع السابق، ص 178-179.

² المرجع السابق، ص 179.

من المعروف عموماً أن هناك أربعة أنواع من المعايير التي تستخدم للمقارنة مع النسب المستخرجة والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

أ - معيار التحليل المالي المطلق:

ويعني المعيار المطلق حالة متفق عليها بأنه يمثل الصيغة المتتالية لحدث معين، هو بذلك يمثل خاصية متصلة يأخذ شكل مالية ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين كافة المؤسسات ويقاس به التقلبات الواقعية .

يعود الاستخدام القليل لهذا المعيار إلى ابتعاده عن المتطلبات الواقعية أنشطة الكثير من المؤسسات، ويمكن اللجوء إلى هذا المعيار عند عدم وجود معايير أخرى ملائمة للمقارنة الموضوعية للنسب المحققة.¹

ب - معيار التحليل المالي للصناعة:

وهو المعيار الذي تصدره الاتحادات المهنية والهيئات الحكومية أو غيرها من الجهات أغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة، ويعتبر هذا المعيار أكثر قرباً إلى الواقع من المعيار المطلق أنه يأخذ بعين الاعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة

ج - معيار التحليل المالي التاريخي:

عبارة عن النسب والأرقام التي تمثل الاتجاهات التي اتخذها أداء مؤسسة معينة في الماضي، والتي يتم اعتمادها كأداة تحليلية لتقييم أداء المؤسسة الحالي والتوقع المستقبلي بشأن أدائها .

د - معيار التحليل المالي المخطط:

يصمم هذا المعيار من قبل الإدارة المؤسسة، والذي يبنى أساس الموازنات التقديرية المسبقة أنشطة المؤسسة، وهذا المعيار يصمم بناء على الخبرات الفنية والخبرات السابقة لإدارة والتي تمثل مؤشراً لأداء والتقييم وتحديد الانحرافات، كذلك هذا المعيار قد يشمل تفاصيل أخرى أداء المؤسسة لتحديد النسب التي تحدها الإدارة مناسبة أنشطتها في المجالات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية، وعلى الرغم من أهمية هذا المعيار إلا أنه لا يعد المعيار الأمثل للمقارنة وتقييم الأداء أنه لا يأخذ بعين الاعتبار واقع الأداء العام في المؤسسات المماثلة .

3. خصائص معايير التحليل المالي:

¹ هيثم محمد الزعبي، مرجع سابق، ص 17.

من أجل أن يكون المعيار مقبولاً وذو معنى، لا بد له أن يتصف بالخصائص التالية:

- أن يتصف المعيار بالواقعية، أي إمكانية تنفيذه، لا يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه ولا يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة.

أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، ولا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك بعد إجراء الدراسات اللازمة.

- أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب.¹

4. استخدامات معايير التحليل المالي:

يمكن إيجاز استخدامات معايير التحليل المالي في النقاط التالية:

- تفسير الظواهر المالية المختلفة واعطائها وصفاً كمياً

- تفسير المدلولات والمؤشرات لاتجاهات المالية المختلفة.

- تحليل أداء المؤسسة المالي.

- كشف الانحرافات.

- قياس النتائج الفعلية إلى النسب المعيارية.²

¹ أمن شنطي، عامر شقر، مرجع سابق، ص 180.

² المرجع السابق، ص 181.

المبحث الثالث: مجالات التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه

بعد تطرقنا لما سبق وجب علينا معرفة مجالات التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه.

المطلب الأول: مجالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية:

• التخطيط المالي:

تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة، وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة، وتتنبأ بتحليلات مستقبلية، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط، ويستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.

• تحليل تقييم الأداء:

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لمالها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي، وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى، ومن الجديد بالذكر ان هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين.

• التحليل الائتماني:

يقوم بهذا التحليل المقرض، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها مع علاقته مع المقرض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا الى نتيجة هذا التقييم، وتعتبر ادوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة الى الادوات الاخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكن المقرض من اتخاذ القرار المناسب.¹

• التحليل الاستثماري:

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات ومنح القرض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم وكفاية عوائدها ولا تتصل قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات

¹ هشام محمد الزغبى، المرجع السابق، ص 15,16

فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.¹

• تحليل بعض الحالات الخاصة:

من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة ولا تكرر في حياتها، التصفية والانضمام والاندماج والشراء والتقييم، وجميع هذه الحالات تتطلب تحليل المالية دقيقا لطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات، والأصول والخصوم لكل مؤسسة بالإضافة الى تحليل المركز المالي والاستثماري، والائتماني والسوقي لكل مؤسسة.²

المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

إن الدور الفعال الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة جعل العديد من الأطراف تهتم به، ومن بين هذه الأطراف نذكر ما يلي:

1/ الأطراف الداخلية: ونذكر أهمها:³

- **إدارة المؤسسة:** حيث تهتم بشكل كبير بالمركز المالي للمؤسسة وتعتبر من بين أكثر الأطراف حرصا على استمرارية حياة المؤسسة حيث تستعين بهذه التقنية التي تمكنها من تحليل المركز المالي للمؤسسة وكذلك تقديم تقارير حول الوضعية المالية للمؤسسة وتستعمل التحليل المالي كأداة في التخطيط السليم في المستقبل.
- **العاملون في المؤسسة:** وهم من بين الأطراف ذات المصلحة في المشروع المقيد للعاملين معرفة المركز المالي للمشروع الذي ينتمون إليه والتأكد من سلامة ادارة الاعمال والتي قد يكون له أثر كبير على التغيير في الأجور وكذلك مناصب العمل.
- **المساهمون:** يهتم المساهمون في الوحدة الاقتصادية بصفة أساسية بالعائد من الأموال المستثمرة الحالية والمستقبلية وسلامة الاستثمارات المشروع لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في معرفة وتقييم هذه الجوانب.

2/ الأطراف الخارجية: وهم:

¹ هشام محمد الزغبي، المرجع السابق، ص ص 159 160


² محمد مطر، المرجع السابق، ص 18

³ لزعر محمد سامي، التحليل المالي لقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكره تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص 78

- **الدائنون:** يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمشروع أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو بصدد اقراض الأموال للمؤسسة قد يكون الدائن بنكا او مؤسسات مالية لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المشروع الوفاء بالقروض عندما يحين أجل الاستحقاق فاذا كان القرض لمدة أكثر من سنة فيهتم المقرض بالتأكد من امكانية سداده لهذا الالتزام في الأجل الطويل.
- **الموردون:** اهتموا الموردون بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه واستقرار الأوضاع المالية له فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد ويعني دراسة وتحليل مديونته في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية وعلى ضوء ذلك يقرر المورد الاستمرار في التعامل معه من عدمه أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد من البيانات التي ينشرها عملاؤه بصفة دورية فيهمه مثلا التعرف على إذا ما كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.
- **العملاء:** يمكن لعميل المؤسسة وذلك عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسة معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة في فترة الائتمان لم تمنح لغيره وتتطابق مع فترة يمنحها هو لعملائه وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية لحساب متوسط فترة الائتمان.
-
-
- **الهيئات الرقابية:** تستخدم هذه الأجهزة التحليل المالي لدراسة نتائج الخطة السابقة باعتبار ذلك خطوة لإعداد خطة جديدة وتتخذ تحليل المالي كأداة فعالة باعتباره وسيلة من وسائل الرقابة على الأداء والمساعدة في التعرف على نقاط القوة والضعف في الوحدة الاقتصادية.
- **مصلحة الضرائب:** تهتم هذه المصلحة بالتحليل المالي بشكل واضح للحصول على المعلومات المتعلقة بالنتائج المحققة وبالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل صحيح إذ كلما كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة تكون ضمان للدفع.

خلاصة الفصل :

بعد تطرقنا أو تعرضنا للإطار النظري للتحليل المالي نستطيع القول أن التحليل المالي من الدعائم الأساسية للمسيرين الماليين داخل المؤسسة للقيام بمختلف الإجراءات مع المتعاملين مع المؤسسة أو كل من تهمهم وضعته المؤسسة ولتوضيح وتبيان دور التحليل المالي لا بد من دراسة وتحليل الميزانية وكذلك دراسة مؤشرات التوازن المالي وهذا ما سنتناوله في الفصل الثاني.



الفصل الثاني:
دراسة وتحليل الميزانية

تمهيد:

تعتبر المحاسبة العامة أساس كل دراسة للجانب المالي للمؤسسة حيث قدم للمحلل المالي المعطيات الضرورية في تحليله والتي من خلالها يتم تحديد الوضعية المالية للمؤسسة وهذا عن طريق دراسة الوثائق المحاسبية التي تعتبر المصدر الأساسي للمعلومات ومن بين أهم هذه الوثائق ميزانية النظام المالي المحاسبي ، ونظرا لأنها لا تستجيب إلى الدراسات المالية البحتة كان لابد من معالجتها بشكل يسهل استعمالها وذلك بإجراء التعديلات الضرورية عليها بغية تحويلها إلى الميزانية المالية لتصبح وسيلة للتحليل المالي والتي يمكن بواسطتها تشخيص الحالة المالية والائتمانية للمؤسسة وذلك بمختلف التوازنات والنسب المالية.

المبحث الأول: الوظيفة المالية للمؤسسة الاقتصادية

إن نجاح أو فشل المؤسسة متوقف على مهارات الإدارة المالية فيها، فهي تؤدي دورا مهما في المشاريع الاقتصادية وفي إدارة الموارد المادية والبشرية، بهدف تحقيق أهداف المشروع وذلك بالتفاعل مع الوظائف الأخرى في شكل متناسق، ويعتبر رأس المال من أهم العناصر التي تتكون منها، ولا بد من إدارته بشكل عقلاني، وبذلك فهي تتحمل واجبات جسمية لا بد من تأديتها، وهذا ما سنحاول توضيحه.

المطلب الأول: مفهوم الوظيفة المالية

من خلال هذا المطلب سنقوم بتعريف الوظيفة المالية وتحديد أهدافها كذلك سنعدد خصائصها المختلفة.

أولاً: تعريف الوظيفة المالية:

الوظيفة المالية في تعريفها البسيط هي مجموعة مهام وعمليات، تسعى في مجموعها إلى البحث عن الأموال في مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة، وفي إطار محيطها المالي. بعد تحديد الحاجات التي تريدها من الأموال من خلال برامجها وخططها الاستثمارية، وكذا برامج تمويلها وحاجاتها اليومية. وعند تحديد الحاجات ودراسة الامكانيات للحصول على الأموال تأتي العملية الثالثة وهي القرار باختيار أحسن الامكانيات التي تسمح لها بتحقيق خططها ونشاطها، بشكل عادي والوصول إلى أهدافها في جوانب الانتاج والتوزيع، والنتائج أو الأرباح حسب الظروف المحيطة بها وعلاقتها مع المتعاملين، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن ودوره في ذلك.¹

ثانياً: أهداف الوظيفة المالية

وتتمثل فيما يلي:²

أ/ دراسة الحاجة المالية المرتبطة بنشاط المؤسسة: طبقاً لخططها الاستراتيجية و العملية و ذلك لتحديد الوسائل المالية الضرورية لتغطية هذا النشاط، و الوقت المناسب للحصول عليها، مع مراعاة مختلف الأنشطة التي سوف تنفق عليها وزمن تنفيذها.

ب/ دراسة الامكانيات المتوفرة أمام المؤسسة للحصول على الأموال المطلوبة بحيث تعمل على

المقارنة بين مختلف الاختيارات الممكنة، و اقتراح أحسنها مردودية، أي أقلها تكلفة للمؤسسة، و هنا

¹ عبد الحليم كراجه و آخرون، الإدارة و التحليل المالي، اسس - مفاهيم و تطبيقات، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، 2000، ص 14.

² جميل احمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، لبنان، من 35

تراعي فيه مختلف طرق التمويل والعوامل المؤثرة فيها من خلال ما توفره السوق النقدية و السوق المالية، و ما تحققه المؤسسة من مردودية في ظروفها الحالية و المستقبلية، و وضعيتها المالية،...

ج/ اختيار أحسن طرق التمويل: حيث تكون عادة في شكل مزيج بين مختلف المصادر، و تحقق أحسن مردودية مالية.

الزمن، اي قسم

د/ في إطار دراسة الوسائل اللازمة لتنفيذ برامج و خطط المؤسسة في مجال الانتاج و التوزيع، أو حتى البحث و تطوير تكنولوجياتها الصناعية، يتم دراسة الامكانيات المقترحة فيما يتعلق بوسائل الانتاج الضرورية لذلك، حيث عادة ما تقترح عدة مشاريع يتم المفاضلة بينها و اختيار أحسنها وفقا لعدة معايير مالية، اجتماعية، سياسية و بيئية،...

هـ/ و من أهم المهام و أعقدها في المؤسسات يعتبر تسيير خزينة المؤسسة و سيولتها المالية في إطار نشاطها اليومي، حيث تلتقي فيه مختلف العوامل و الجوانب المتعلقة بالوظيفة المالية، إذ أن مصادر التمويل الخارجية في صورة ديون تكون مستحقات تسديدها مبرمج حسب رزنامة زمنية من جهة و كذا عملية تحصيلها مقابل المبيعات إلى الزبائن، وأعباء أو مصاريف الاستغلال المختلفة من أجور و مصاريف، خدمات و ضرائب و غيرها. وكل هذه العناصر و غيرها، تتم حركتها ضمن الخزينة منها و إليها، ونظرا للتعقيدات التي تتميز بها هذه الحركة عبر الزمن. فإنها تمثل حرجا حتى لأحسن المسيرين الماليين، لما قد يصادفهم من تذبذب في إحدى تلك التدفقات خاصة إذا زادت قوة تدفق المستحقات أو المصاريف عن قوة تدفق الايرادات في فترة معينة يصبح المسؤول على الخزينة مضطرا إلى التصرف بسرعة و بتأثير على برنامج أو موازنة الخزينة بالتأثير على أزمنة وكميات التدفقات الأخرى.

و/ بالإضافة إلى ما سبق فإن متابعة الأموال في الاستعمال ، تمر بكل من قسم المحاسبة العامة و المحاسبة التحليلية أيضا، إذ الأول يقوم بمتابعة تنفيذ الحركات المالية و المادية في مختلف أرجاء و وظائف المؤسسة، وتسجيلها حسب أما الثاني المحاسبة التحليلية فيقوم بمتابعة تكاليف المنتوجات و البضائع منفصلة، و أعباء الأقسام والمصالح و ربطها مع المسؤولين عليها. و التي على أساسها يتم رصد كفاءة العمليات الانتاجية و فعاليتها و اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيح ما هو غير مقبول منها من طرف المسؤولين عليها، في ما يعني المراقبة المالية.

و من هذه الأهداف و غيرها، نلاحظ أن الوظيفة المالية تسهر على الاستعمال الجيد لإمكانيات المؤسسة، ليس فقط أثناء تنفيذ الخطط و البرامج، بل حتى عند إعدادها هذا من جهة و من جهة أخرى فبتوفير هذا الجانب من المراقبة لمختلف وظائف المؤسسة الأخرى، تعمل في الأخير على تحقيق المردودية المالية بمدى قدرتها على التحكم في الجانب المالي، مع التنسيق مع مختلف الوظائف الأخرى،

مثل كل من الشراء، التخزين و الانتاج و الموارد البشرية و غيرها، و تحديد المسؤوليات على المصاريف و الإيرادات فيها.

ثالثا : خصائص الوظيفة المالية:

و تتمثل فيما يلي:¹

تتداخل مع جميع نشاطات الشركة، فجميع النشاطات التي تقوم بها الشركة لها وجه مالي.

إن اتخاذ أي قرار مالي ملزم للشركة و لا يمكن الرجوع عن هذا القرار إلا بخسائر فادحة.

إن بعض القرارات هي قرارات مصيرية، فمثلا إذا قررت الشركة شراء خط انتاج جديد ذو تكلفة عالية و مولت شراء هذا الخط أو جزء منه بالدين و لم تستطع الوفاء بديونها فإن هذا سيعرض بقاءها و استمراريتها للخطر أو الفناء.

إن نتائج القرارات المالية لا تظهر مباشرة بل قد تستغرق وقتا طويلا مما قد يؤدي إلى صعوبة اكتشاف الأخطاء و اصلاحها و يعرض الشركة للخطر.

المطلب الثاني: وظائف الوظيفة المالية

سنعدد مختلف الوظائف التي تقوم بها الوظيفة المالية:²

• **التحليل المالي:** يقوم المحلل بالتحليل المالي للكشوفات المالية بهدف التخطيط و اتخاذ القرارات و لتنفيذ هذه القرارات و مقارنتها مع ما هو مخطط له تستلزم أدوات لقياس الأداء، و يعتبر التحليل المالي هو أفضل أداة للكشف عن أداء المؤسسة.

• **الحصول على الأموال:** إن الرصيد النقدي لا يكفي لتغطية العجز، فإن المدير المالي يجد من الضروري اللجوء إلى مصادر خارج شركته للحصول على هذه الأموال من مصادر مختلفة، كما أنها تعرض تحت أنواع مختلفة من الانفاقات و الشروط و لفترات زمنية متفاوتة، و المشكلة الرئيسية التي يواجهها المدير المالي في هذا المجال هي الحصول على خليط أو مزيج من هذه الأنواع يتناسب أكثر من غيره من الاحتياجات المتوقعة لمنشأته.

¹ المركز العالمي للتدريب و التطوير و التحكيم ، خصائص الوظيفة المالية، 31/03/2018، 18:17، www.glob-center.com/habe

² منتديات المعرفة لكل العرب الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية، www.loredz.com/vb/showthread.php?t=18:13 31/03/2018 الساعة

و باختصار وظيفة الحصول على الأموال هي تخطيط الاحتياجات المالية و التدبؤ بها و مراقبتها هي أساس نشاط المدير المالي.

• **التخطيط المالي:** التخطيط المالي هو مجموعة الخطط اللازمة للحصول على الموارد المالية والاستخدام لها ولهذا فإن التخطيط المالي يشير إلى تحديد المتطلبات المالية للاستثمارات، النمو، الاداء خلال مدة محددة من الزمن.

يعد التخطيط المالي عنصر أساسي لنجاح المؤسسة فهو دليلها المالي في المستقبل فمن خلال التخطيط المالي تحدد الشركة امكانية الحصول على الأموال وكيفية الاستخدام لهذه الأموال، ولهذا فإن التخطيط المالي يتضمن تنسيق النشاطات المالية من أجل تعظيم ثروة المساهمين. ويمثل التخطيط المالي جزء هاماً من عملية التخطيط الاجمالي للمؤسسة.

حيث يترجم أهدافها واستراتيجيتها وسياستها إلى خطط عملية يتم تنفيذها على المدى القصير، ويهدف التخطيط المالي أساساً إلى تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة وتأمين الأموال اللازمة بشكل متوازن من مصادر التمويل المختلفة.

• **التنظيم المالي:** تمارس الإدارة المالية وظيفة التنظيم المالي كوظيفة منظمة للعملية المالية، ويتم ذلك من خلال رفع كفاءة الأداء المالي وتحقيق الأهداف بصورة أكثر اقتصادية، و يقصد بالتنظيم المالي جميع الفعاليات التي تمارسها الادارة المالية لتحقيق أهدافها المالية و يتضمن التنظيم المالي تصميم الهيكل التنظيمي و تنمية الإدارة وتحديد الاختصاصات و المسؤوليات و السلطات في الإدارة المعنية بالشؤون المالية بما يتضمن تنسيق الجهد الجماعي، ويأتي الانجاز الجيد للعملية المالية في المؤسسة عن طريق تحويل الصلاحيات وفق تسلسل السلم التنظيمي للدائرة المالية و هنا يجب أن تكون الصلاحيات و المسؤوليات واضحة و متمشية مع حجم المؤسسة و طبيعة عمل الأقسام و المهام و المسؤوليات المناطة بها.

• **الرقابة المالية:** تعتبر الرقابة المالية من الوظائف الرئيسية للمدير المالي و يقصد بها تقييم القرارات التي أتخذت بشأن التخطيط بعد تحديد نوعية المعايير التي يمكن استخدامها للمقارنة لذلك فهي تعتبر جزء مكملاً للتخطيط المالي ، و من هنا يمكننا أن نلخص الرقابة المالية في النقاط التالية:

- ✓ تحديد معايير الرقابة المالية على الاداء و النسب المالية الخاصة بالتحليل المالي و دراسة الميزانيات و نسب قياس كفاءة التشغيل و معادلات التكاليف المعيارية و مقاييس الرقابة على الائتمان و المخزون السلعي.
- ✓ تحديد أساليب و أدوات الرقابة المالية على الاداء و التي من بعضها التقارير المكتوبة.

✓ قياس انحرافات التنفيذ عن التخطيط و إيجاد التغيير أو التعديل المناسب لمعالجة هذه الانحرافات .

المطلب الثالث: علاقة الوظيفة المالية بالوظائف الأخرى

ترتبط الوظيفة المالية بعدة وظائف في المؤسسة الاقتصادية وهذا ما سنحاول طرحه من خلال هذا المطلب:¹ على الرغم من أن الوظيفة المالية في أعلى مستويات التنظيم، إلا أن الشخص الذي يصبوا للوصول إلى مركز مالي في المشروعات الضخمة عادة ما يبدأ كمحاسب يمارس وظائف محاسبية بحتة. فالوظيفة المالية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بجميع الوظائف الأخرى في المؤسسة وعليه تتحمل الأعباء للوظائف الأخرى من الناحية المالية، فسوء الوظيفة المالية ينعكس على الوظائف الأخرى ويؤثر فيها

فأي قرار يتعلق بالانتاج لابد له من الأموال اللازمة لتحقيقه وقد تقف قلة الأموال عائقاً في سبيل ذلك، كما ان له آثاره الهامة على التدفقات النقدية في المدى القصير و المدى الطويل

وفي معظم الأحيان تساهم هذه القرارات في زيادة تدفق النقد من المنشأة في المدى القصير ،على شكل مصاريف ضرورية لتنفيذ القرار، و لكن الصورة تختلف في المدى الطويل،حيث قد ينتج عن معظم القرارات المتعلقة بالانتاج، زيادة حجم النقد الداخل(التدفق) إلى المنشأة إذا ما تم إنتاج السلعة الجديدة و بيعها أو إذا ما تم التوسع الجديد، ونفس الكلام ينطبق على وظيفة التسويق فأي قرار في حقل التسويق له أبعاده المالية في المدى القصير وال المدى الطويل، فالقيام بحملة إعلامية واسعة النطاق أمر قد يكون مرغوباً فيه و يؤدي في المدى القصير إلى تدفق النقد من المنشأة، أما مردوده في المدى البعيد، فأمر غير مؤكد، فإن كانت الحملة ناجحة فإن ذلك سيؤدي على زيادة التدفق النقدي للمنشأة..

و لا تشذ وظيفة الأفراد عن ذلك، خذ مثلاً: القيام ببرنامج تدريبي للعمال على القيام بعمل معين، فإن ذلك سيؤدي في المدى القصير إلى تدفق النقد إلى خارج المنشأة على شكل المصاريف المختلفة اللازمة للقيام بهذا البرنامج، أما في المدى الطويل فإن كان البرنامج ناجحاً، فإنه سيؤدي ثماره على شكل زيادة التدفق النقدي إلى داخل المنشأة مع ثبات العوامل الأخرى.

المحاسبة و الوظيفة المالية: هذه الأخيرة تحتم بتحليل البيانات التي تساعد في قياس المشروع و الدخل الخاضع للضريبة، و دفع ازدياد أهمية المحاسبة و يخصص المحاسب معظم وقته لتجميع و عرض البيانات المالية الماضية وتفسيرها، فالمدير المالي يعيد تعديلها و تحليلها، والتي تعتبر القاعدة الأساسية لاتخاذ القرارات.

¹ ارمضان زياد، أساسيات في الإدارة المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة 1996، ص 61 14

الاقتصاد الجزئي والوظيفة المالية: تحتم نظرية الاقتصاد الجزئي بالأداء الاقتصادي الفعال للمشروع، أي أنها تؤثر على الإجراءات والتصرفات التي تحقق الأداء المالي الجيد، تهتم بالعلاقة بين العرض و الطلب واستراتيجيات تعظيم الربح، تستند هذه الأخيرة في رسمها على النظريات الاقتصادية الجزئية وإذا لم يستطع المدير المالي تطبيق هذه النظريات على الأقل يعمل من خلال مجموعة المبادئ المشتقة من هذه النظريات، فالإقتصاد التجميعي يزود المدير المالي برؤية واضحة عن السياسات الخاصة بالمنظمات الحكومية والمالية التي من خلالها تتدفق الأموال والائتمان، وتعمل على ضبط النشاط الاقتصادي العام.

المبحث الثاني: تحليل ميزانية النظام المالي المحاسبي

في هذا المبحث سنتناول أساسيات لتحليل المالي المتمثلة في تقديم ميزانية النظام المحاسبي المالي في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني الانتقال من ميزانية النظام المحاسبي إلى الميزانية المالية للنظام المحاسبي، أما في المطلب الأخير ستعرض الميزانية المالية المختصرة.

المطلب الأول: تعريف ميزانية النظام المالي المحاسبي

هناك العديد من التعاريف التي تطرقت لميزانية النظام المالي المحاسبي:

فهناك الكثير ممن يعرفها كونها جدول، يعد بتاريخ معين ، و يظهر بالجانب الأيمن أصول المؤسسة و بالجانب الأيسر خصومها.¹

كما تعرف وفق النظام المحاسبي المالي في المادة 32 من المرسوم التنفيذي 08/156 المؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008 كالتالي:

✓ تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول و عناصر الخصوم، يبرز عرض الأصول و الخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية و العناصر غير الجارية.²

✓ هي عبارة عن جدول يظهر بفحواه عناصر كل من الأصول و الخصوم على أساس تصنيف محدد، بحيث يقسم جانب الأصول إلى أصول غير جارية و أصول جارية، أيضا يقسم جانب الخصوم إلى أموال خاصة و كذا خصوم غير جارية وخصوم جارية.

وفي الأخير الميزانية هي عبارة عن قائمة أو كشف تتكون من جزأين رئيسيين متساويين في القيمة، تضم في الجزء الأول الأصول والجزء الثاني يضم الخصوم .

المطلب الثاني: عناصر ميزانية النظام المالي المحاسبي

تضم ميزانية النظام المالي المحاسبي شقين أساسيين متساويين:¹

¹ مننديات الجلفة لكل الجزائريين والعرب، ميزانية النظام المحاسبي المالي، 13 مارس 2018 على الساعة

www.djalfa.info/vb/chawtheread.php, ?t=177190.09:30

² المرسوم التنفيذي رقم 156/08، المؤرخ في 26 ماي 2008، المتعلق بالميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي،

الجريدة الرسمية عدد 27 بتاريخ 28 ماي 2008

جانب الأصول: الذي يظهر مجموع استخدامات الأموال.

جانب الخصوم: الذي يبين مصدر الأموال المستعملة.

أولاً : عناصر الأصول

ترتب الأصول في الميزانية حسب درجة سيولتها أي حسب المدة التي تستغرقها للوصول إلى نقود في حالة النشاط العادي للمؤسسة، و فيما يلي عرض عناصر الأصول:

أ/ حسابات التثبيات(الصف 02): تتمثل التثبيات حسب النظام المحاسبي المالي في مجموع الوسائل و القيم الثابتة المادية و المعنوية و المالية التي حازتها المؤسسة أو أنجزتها بنفسها ليس بغرض البيع و إنما لاستعمالها كوسيلة استغلال دائمة أي أكثر من دورة واحدة.

و قد جمعت حسابات التثبيات في المجموعة الثانية من النظام المحاسبي المالي الجديد وفق الحسابات التالية:

1. ح/20 التثبيات المعنوية: تضم مصاريف البحث و التطوير الخاصة بالقيم الثابتة ، أنظمة الاعلام الالي، الماركات التجارية، شهرة المحل و قيم ثابتة معنوية أخرى و يتفرع إلى :

حساب 203(مصاريف التنمية القابلة للتثبيات) : يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة المصاريف الخاصة بالبحث و التطوير مقابل ح/731 (الانتاج المثبت للأصول المعنوية) في الجانب الدائن و هذا بعد قيد تكاليف هذه الأصول في حسابات الأعباء حسب طبيعتها التابعة لنفس الفترة ، و المصاريف المتعلقة بأصل معنوي و المدرجة كعبء من قبل المؤسسة في بياناتها الحسابية في السنوات السابقة.

حساب 204 (برمجيات المعلوماتية و ما شابهها): يجعل مدينا بتكلفة اقتناء الرخص المتعلقة باستخدام البرمجيات و يقابله في الجانب الدائن حساب الغير أو الحسابات المالية،و في حالة انتاج هذه البرامج من طرف المؤسسة يجعل ح/731 دائنا بقيمة تكلفة الانتاج.

حساب 205(الامتيازات و الحقوق المماثلة ، البراءات ، الرخص و العلامات) و حساب 208(التثبيات المعنوية الأخرى) : إن العمليات الخاصة بالقيم المعنوية غير مسجلة في الحسابات السابقة من ح/20 تسجل مباشرة في ح/205 أو ح/208 في الجانب المدين مقابل حسابات الغير أو الحسابات المالية في الجانب الدائن.

¹ عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفقا للنظام المحاسبي المالي، دار حبيطلي، الاردن 2000،ص ص

حساب 207(فارق الشراء): يسجل فوارق الشراء الناتجة في حالة تجميع مؤسسات أو ادماج مؤسسة مع أخرى و يكون مدينا أو دائنا ، ويجب أن يظهر في الميزانية كأصل مالي غير جاري، و هو من الأصول المعنوية غير محددة الهوية لذلك يفصل عن التثبيات المعنوية الأخرى التي هي بالعرف أصول محددة و تعتبر خسائر القيمة المثبتة في فارق الاقتناء غير قابلة للاسترجاع خلافا لباقي خسائر القيمة.

2/ حساب 21 (التثبيات العينية): يجعل مدينا بقيمة الحصص المقدمة من طرف الشركاء و يضم هذا الحساب : الأراضي ، المباني ، المنشآت التقنية ، المعدات و الأدوات الصناعية تثبيات عينية أخرى(معدات نقل، تجهيزات و أثاث مكتب ، أجهزة الاعلام الآلي، مواد التعبئة و التغليف القابلة للاسترجاع و تهيئات و تركيبات).

3/ حساب 22 (التثبيات في شكل امتيازات): امتياز الخدمة العمومية عقد يلتزم بموجبه شخص عمومي بتنفيذ خدمة عمومية على مسؤوليته لشخص طبيعي أو معنوي(متلقي الامتياز) لمدة محددة لقاء دفع آتوي من مستعملي الخدمة، العمليات المتعلقة بالامتياز تدرج في حسابات المستفيد من الامتياز و تسجل الأصول محل امتياز مجاني في ح/229.

4/حساب 23 (الثبيات الجاري انجازها) : يسجل فيه التثبيات غير مكتملة الانجاز في نهاية الدورة ، بالإضافة إلى التسبيقات المدفوعة للحصول عليها و يرصد هذا الحساب عند اقتناء الاستثمار أو اكتمال إنجازها و ذلك باستعمال أحد حسابات (21) .

5/حساب 26(المساهمات و الديون الدائنة الملحقة بالمساهمات): يسجل في الجانب المدين بتكلفة اقتناء سندات المساهمة و ما ارتبط بها من ديون و يقابله في الجانب الدائن أحد الحسابات المالية أو حسابات الغير، و في حالة التنازل عن هذه الأسهم يسجل فائض أو نقص القيمة في حساب النواتج(ح/75)أو الأعباء (ح/65) بالترتيب.

6/ حساب 27(التثبيات المالية الأخرى) : تقيم الأصول المالية بالقيمة الحقيقية للمقابل المقدم و يجب أن يعاد تقييمها جميعا بعد ادراجها الأصلي في حسابات باستثناء القروض و الديون التي يصدرها الكيان ويحوزها لأغراض تجارية بالإضافة إلى التوظيفات المالية الأخرى المحدد أجل استحقاقها و التي ينوي الكيان حيازتها إلى ذلك الحين و تملك القدرة لهذا الغرض ، فضلا عن الأصول التي يتعذر تقدير قيمتها الحقيقية بصورة صادقة.

7/ حساب 28 (اهتلاك التثبيات) : يستعمل لمعالجة اهتلاك التثبيات محاسبيا و ذلك مع حسابات 20 و 21 بحيث يجعل دائنا بقيمة الاهتلاك السنوي في مقابل ح/68 في الجانب المدين، و في حالة بيع الأصول أو نزع ملكيتها أو زوالها فإن حسابات الاهتلاكات تحول إلى ح/20 أو ح/21 المعني

و تمتلك التثبيات المعنوية على أساس مدة نفعيتها التي من المفروض أن لا تتجاوز 20 سنة إلا في حالات خاصة يجب تبريرها في ملاحق .

8/ حساب 29 (خسائر القيمة عن التثبيات) : يجعل دائنا عند ثبوت الخسارة مع ح/68

المدين،و يمكن أن يعاد النظر في قيمة هذا النقص المكون في نهاية كل دورة محاسبية و ذلك يجعل ح/68 مدينا عند زيادة مبلغ الخسارة وجعل ح/78 دائنا عند نقص أو إلغاء الخسارة.

ب حسابات المخزونات و المنتوجات الجاري العمل بها الصنف 03) :هي الأصول التي تحوزها

المؤسسة لبيعها أو التي هي قيد الانتاج لنفس الغرض و التي تكون في شكل مواد أولية أو لوازم من المقرر استهلاكها ضمن مسار الانتاج أو تقديم الخدمات.

يشمل الصنف 3 مخزونات البضائع التي يعاد بيعها على حالتها دون اجراء تعديلات عليها و على المواد الأولية كذلك المنتوجات تامة الصنع أو الأشغال قيد الانجاز كمنتوجات من قبل المؤسسة ، كما يشمل بالإضافة إلى ذلك على المواد الأولية الموجودة قيد الاستعمال في مسار الانتاج .

و تنقسم المخزونات إلى ¹:

- ✓ ح/30 المخزونات من البضائع
- ✓ ح/31 المواد الأولية و اللوازم
- ✓ ح/32 التموينات الأخرى
- ✓ ح/33 سلع قيد الانجاز
- ✓ ح/34 انتاج الخدمات الجاري انجازها
- ✓ ح/35 المخزونات من المنتجات
- ✓ ح/36 المخزونات المتأتية من التثبيات
- ✓ ح/37 المخزونات الخارجية
- ✓ ح/38 المشتريات المخزنة
- ✓ ح/39 خسائر القيمة عن المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ

¹ عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص-ص 13-15.

ج حسابات الغير (ذات الطبيعة المدينة) الصنف 04: هي الحسابات الي تسجل فيها الحقوق اتجاه المدينين، وهذه الحقوق تنشأ عن عمليات الاستغلال العادية التي تقوم بها المؤسسة مع الغير كالزبائن مثلا وحسابات الغير التي تظهر في الأصول هي الحسابات ذات الأرصدة المدينة.

و تتمثل في :

✓ ح/41 الزبائن و الحسابات الملحقة: (خارج الحساب 419، الزبائن الدائنون الذي يكون رصيده دائنا ويستدل على ذلك باعتبار رقمه الثالث 9 و يظهر هذا الحساب في جانب الخصوم) .

✓ ح/411 الزبائن

✓ ح/413 الزبائن ، السندات المطلوب تحصيلها.

✓ ح/409 الموردون المدينون : يعتبر هذا الحساب من حسابات الغير المدينة باعتبار رقمه الثالث 9، و لهذا فإن رصيده يكون عكس الحساب الرئيسي الذي فرع عنه و هو حساب 40 الموردون و الحسابات الملحقة الذي رصيده ذو طبيعة دائنة.

د/ الحسابات المالية (ذات الطبيعة المدينة) الصنف 05: هي الحسابات التي تسجل فيها حركة القيم النقدية والشيكات ،وكذلك العمليات مع البنوك و المؤسسات المالية. و الحسابات المالية التي تظهر في جانب الأصول هي الحسابات ذات الأرصدة المدينة.

و تتمثل في :

✓ ح/51 البنوك و المؤسسات المالية و ما يماثلها : (خارج الحساب 519 المساهمات البنكية الجارية ، الذي يكون رصيده دائنا و يستدل على ذلك باعتبار رقمه الثالث 9 و يظهر هذا الحساب في جانب الخصوم) .

✓ ح/512 البنوك الحسابات الجارية

✓ ح/515 الخزينة العمومية و المؤسسات العمومية

✓ ح/517 الهيئات المالية الأخرى

✓ ح/53 الصندوق

ثانياً: عناصر الخصوم:

حسابات الخصوم هي الالتزامات الراهنة للمؤسسة المترتبة على أحداث سابقة يترتب على انقضائها خروج موارد تمثل منافع اقتصادية. و هي ذات طبيعة دائنة. و الحسابات التي تظهر في جانب الخصوم هي حسابات الأصناف التالية:

أ/ حسابات رؤوس الأموال (الصفحة 01): يشمل هذا الصنف على الحسابات التي تمثل موارد تمويل المؤسسة الداخلية منها و الخارجية طويلة المدى التي تتجاوز مدتها السنة. و تتمثل في:

1. ح/10 رأس المال و الاحتياطات و ما يماثلها: و يتكون من :

• ح/101 رأس المال الصادر أو رأس المال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال.

• ح/106 الاحتياطات (القانونية الأساسية، العادية والمقننة).

2 ح/12 نتيجة السنة المالية.

3 ح/16 الاقتراضات والديون المماثلة.

ب/ حسابات الغير (ذات الطبيعة الدائنة) الصفحة 04: هي الحسابات التي تسجل فيها الديون التي التزمت بها المؤسسة، وهذه الديون تنشأ عن عمليات الاستغلال لعادية التي تقوم بها المؤسسة مع الغير كالموردين مثلاً. وحسابات الغير التي ظهر في الأصول هي الحسابات ذات الأرصدة الدائنة. و تتمثل فيما يلي:

أ/ ح/40 الموردون و الحسابات الملحقة (خارج الحساب 409 الموردون المدينون الذي يكون رصيده مديناً ويستدل على ذلك باعتبار رقمه الثالث 9 و يظهر هذا الحساب في جانب الأصول) .

✓ ح/401 موردو المخزونات و الخدمات

✓ ح/404 موردو التثبيات

✓ ح/419 الزبائن الدائنون

ج/ الحسابات المالية (ذات الطبيعة الدائنة) الصفحة 05: هي الحسابات التي تسجل فيها العمليات مع البنوك والمؤسسات المالية عندما تكون أرصدة هذه الحسابات دائنة. و تتمثل فيما يلي:

ح/519 المساهمات البنكية الجارية : عندما يكون رصيد حساب البنك دائنا يم اعتباره ديناً و يدرج الحساب ضمن الخصوم، و من بين الحالات التي يكون فيها رصيد البنك دائنا حالة السحب على المكشوف.

المطلب الثالث: الشكل العام لميزانية النظام المالي المحاسبي

قدم النظام المحاسبي المالي نموذجاً لعرض الميزانية يتوافق مع المعيار الدولي حيث فصل في جانب الأصول بين الأصول غير الجارية والأصول الجارية وفي جانب الخصوم فصل بين رؤوس الأموال الخاصة والخصوم غير الجارية والخصوم الجارية.

أولاً: كتل جانب الأصول

1/ الأصول غير الجارية: و هي تلك الأصول المخصصة للاستعمال الدائم و المستمر في حاجات نشاط المؤسسة مثل التثبيتات المعنوية و العينية أو التي تحوزها المؤسسة لغايات التوظيف على المدى البعيد أو التي لا تنوي المؤسسة إنجازها في غضون الأشهر الإثني عشر التي تلي تاريخ قفل السنة المالية.

2/ الأصول الجارية: هي الأصول التي ترتقب المؤسسة إمكانية إنجازها أو بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية، أو تلك التي تقوم بحياتها المؤسسة أساساً لغاية إجراء المعاملات أو لمدة قصيرة ترتقب إنجازها في غضون الأشهر الإثني عشر التي تلي إقفال السنة المالية أو تمثل أموال الخزينة التي لا يخضع استعمالها للقيود.

ثانياً: كتل جانب الخصوم:

1/ رؤوس الأموال الخاصة: هي الفائدة الباقية بعد حسم الخصوم الخارجية من المجموع العام للأصول، وهي تمثل الأموال التي تعود لأصحاب المؤسسة أو المساهمين في رأس مالها، مثل رأس المال والاحتياطات ونتيجة السنة المالية.

2/ الخصوم غير الجارية: تشمل جميع عناصر الخصوم التي ينتظر انقضاؤها بعد سنة من تاريخ إقفال السنة المالية، أي هي الديون الخارجية طويلة الأجل.

3/ الخصوم الجارية: هي الخصوم التي تنتظر المؤسسة انقضاءها في إطار دارة الاستغلال العادي أو التي يجب تسويتها في غضون الأشهر الإثني عشر التي تلي إقفال السنة المالية.

والمودج التالي يبين شكل الميزانية والكتل التي تحتويها وفقاً للنظام المحاسبي المالي:

جدول 1: ميزانية النظام المالي المحاسبي

المبالغ	الخصوم	المبالغ الصافية	الاهتلاكات والمؤونات	المبالغ الاجمالية	الأصول
	3/رؤوس الأموال الخاصة				1/الأصول غير الجارية:
	• رأس المال				• تثبيات معنوية
	• الاحتياطات				• تثبيات عينية
	• النتيجة الصافية				• تثبيات جاري انجازها
	4/ الخصوم غير الجارية:				• تثبيات مالية
	• قروض و ديون				2/الأصول الجارية :
	• مؤونات و إيرادات مثبتة مسبقا				• المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ
	5 الخصوم الجارية:				• الزبائن
	• موردون				• المدينون
	• ديون أخرى				• الآخرون
					• الموجودات

المصدر: ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة للنشر، الجزائر،

2000، ص34.

المبحث الثالث: مؤشرات التحليل المالي

من أجل دراسة التحليل المالي لابد من حساب مختلف المؤشرات و معرفة التوازنات.

المطلب الأول: مؤشرات الوازن المالي

لقد استعملت ثلاثة عناصر أو ثلاث توازنات من طرف المحللين و هي رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل و الخزينة الصافية :

أولاً: رأس المال العامل

1/ تعريف:

لا يوجد تعريف متفق عليه لرأس المال العامل ، حيث يعرف على أنه فائض الأموال الدائمة بعد تمويل الأصول الثابتة، و تلجأ إليه المؤسسة لتغطية الفارق الزمني بين أجل التحصيل و أجل التسديد.¹ و يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

أو بالتعويض نجد :

$$\text{الأموال الدائمة} = \text{الخصوم} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

$$\text{الأصول الثابتة} = \text{الأصول} - \text{الأصول المتداولة.}$$

منه يمكن القول أن رأس المال العامل الدائم يختلف باختلاف المؤسسات من نفس القطاع الاقتصادي و من قطاع آخر ، فيكون غالباً أقل حجماً في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظراً لسرعة دوران المخزون في الأولى و بطئها في الثانية ، و يجب أن يزداد رأس المال العامل الدائم في القيمة كلما كانت حركة المخزون و القيم غير الجاهزة أقل و حركة الديون قصيرة الأجل أكبر.

2/ أنواع رأس المال العامل :

1 / رأس المال العامل الخاص: و هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة و يحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{أموال خاصة} - \text{أصول ثابتة}$$

¹ ناصر دادي عدون ، تقنيات التسيير - التحليل المالي ، مرجع سابق، ص 45

² اسماعيل عرباجي، مرجع سابق، ص 250

وبتعويض رأس المال العامل الخاص ب (الخصوم - مجموع الديون) والأصول الثابتة ب (الأصول - الأصول المتداولة) نحصل على:

$$\bullet \text{ ر م ع خ} = (\text{الخصوم} - \text{مجموع الديون}) - (\text{الأصول} - \text{الأصول المتداولة})$$

$$\bullet \text{ ر م ع الخاص} - \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون}$$

ب رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموعة عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة، أو هي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل و تشمل مجموعة الأصول المتداولة ، و تحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي - مجموع الأصول المتداولة

$$\text{ر م ع الاجمالي} - \text{الأصول} - \text{الأصول الثابتة و من العلاقة} :$$

$$\text{ر م ع الخاص} - \text{أصول متداولة} - \text{دين قصيرة الأجل}$$

$$\text{نجد} : \text{ر م ع الاجمالي} \bullet - \text{أصول متداولة} - \text{ر م ع الخاص} + \text{ديون قصيرة الأجل}$$

ج/ رأس المال العامل الخارجي: يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة ، و المتمثلة في

إجمالي الديون ، و هنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها ، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال ، و اصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة و التصق دور البنوك و المؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات و اصبح ملجأ في الحصول على القروض طويلة و متوسطة الأجل ، و ملجأ لتدارك العجز في الخزينة و يحسب رأس المال العامل الأجنبي وفق العلاقة التالية :

$$\text{ر م ع الخارجي} = \text{ر م ع الاجمالي} - \text{ر م ع الخاص}$$

$$\text{ر م ع الخارجي} = \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الدائمة}$$

$$\text{ر م ع الخارجي} - \text{الديون طويلة الأجل} + \text{الديون قصيرة الأجل}$$

$$\text{ر م ع الخارجي (الأجنبي)} = \text{مجموع الديون}$$

3/ الحالات التي تميز رأس المال العامل :

الحالة الأولى (رأس المال العامل موجب): يمكن اعتبار هذه الحالة بمثابة الوضعية التي تسمح

بزيادة السيولة في المدى القصير على الالتزامات قصيرة الأجل. و هذه الوضعية يمكن وضعها بأنها ملائمة و هي مؤشر إيجابي على قدرة المؤسسة الوفاء بديونها.

الحالة الثانية (رأس المال العامل معدوم): تعبر عن التوازن المالي الأدنى ينتظر من خلالها تأمين قدرة المؤسسة الوفاء بديونها في موعد الاستحقاق و لكن هذا التوازن يبقى نظريا فقط خاصة إذا علمنا أن دورة الاستغلال في المؤسسة تتميز بالاختلالات و الاضطرابات .

الحالة الثالثة (رأس المال العامل سالب) : في هذه الحالة فإن السيولة لا تغطي بصفة إجمالية المستحقات في المدى القصير، و في مثل هذه الحالات تعرف المؤسسة صعوبات في الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير وعدم القدرة على التسديد.

ثانيا : احتياجات رأس المال العامل

إن نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية يتوجب منها توفير مجموعة من العناصر ويعرف بأنه ينشأ من الفوارق الزمنية بين أجال التحصيل و أجال التسديد احتياجات إضافية للتمويل لم تستطع المؤسسة تمويلها عن طريق ديون قصيرة الأجل . و يعرف على أنه قسط و جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة ارتباطا مباشرا بدورة الاستغلال و التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية.

و تحسب بالعلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية)

1/ حالات احتياجات رأس المال العامل :

الحالة الأولى (احتياج رأس المال العامل $0 <$): معناه احتياجات الدورة ، موارد الدورة ، نجد في أن المؤسسة بحاجة إلى رأس المال الذي يجب عليها إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال أي دورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها.

الحالة الثانية (احتياجات رأس المال العامل $0 >$): يعني الموارد تغطي الاحتياجات و يبقى فائض ، و المؤسسة لديها سيولة لا تحتاج إلى رأس المال موجب و لكن عمليا يجب عليها أن توفر رأس مال موجب لمواجهة الأخطار غير المعتمدة.

الحالة الثالثة (احتياجات رأس المال $0 -$): يعني أن موارد الدورة تغطي دورة الاستغلال و في حالة عابرة: رأس المال العامل يختلف عن احتياجات رأس المال العامل من حيث القيمة بحيث رأس المال العامل يعتبر دائم واحتياجات رأس المال العامل تعتبر لدورة وحيدة فقط".

ثالثا: الخزينة الصافية:

يمكن تعريف خزينة المؤسسة بأنها مجموعة الأموال التي في حوزتها لمدة دورة استغلالية واحدة .
و هي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة و تحسب
بالعلاقة التالية:

الخزينة الصافية- رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

الخزينة الصافية= القيم الجاهزة - التسبيقات البنكية

1/ حالات تغير الخزينة :

الخزينة الصافية = 0 ومنه احتياج رأس المال العامل= رأس المال العامل، المؤسسة حققت توازن
مالي ثابت أو معدوم أي لا بد من البحث عن موارد مادية جديدة لضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.
الخزينة الصافية > 0 و منه رأس المال العامل > احتياج رأس المال ، حالة عدم التوازن هنا
تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية من أجل ضمان استمرارية النشاط .

الخزينة الصافية < 0 و منه رأس مال العامل احتياج رأس المال العامل ، حالة توازن المؤسسة
حققت هامش دائم من النقود يعني أن الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة لذا يوجد فائض في رأس
المال الصافي الذي يشكل خزينة موجبة

2/ طريقة تعديل الخزينة :

أ/ الرفع من الأصول الثابتة : يتم الرفع من قيم الأصول الثابتة عن طريق زيادة الاستثمارات
المادية الاستثمارات غير المادية و المالية .

ب/ التخفيض من الأموال الدائمة : يتم الخفيض من قيمة الأموال الدائمة عن طريق تخفيض
الأموال الخاصة من مساهمة الشركاء في الحسابات الجارية .

ج/ الرفع من رأس المال : تتم هذه العملية بمايلي :

- الرفع من الأموال الدائمة : و هذا بالرفع من الأموال الخاصة بارتفاع رأس المال
الاحتياطيات و إعانات الاستثمار و الرفع من القروض طويلة الأجل .
- التخفيض من الأصول الثابتة : و يتم هذا بالتنازل عن بعض الاستثمارات و تسديد
القروض الممولة من طرف المؤسسات .

د/ الرفع من احتياطات رأس المال : تتم هذه العملية بالزيادة في الاستعمالات الدورية و تخفيض موارد الدورة عن طريق تسديد القروض قصيرة الأجل .

ه/ التخفيض من احتياجات رأس المال العامل :

- إما على مستوى المخزونات بزيادة دورات الاستغلال .
- وإما عن طريق التخفيض من الحقوق أو الرفع من قروض الموردين .

المطلب الثاني: النسب المالية و أهم أنواعها

تعتبر النسب المالية من الأدوات المستخدمة في التحليل المالي لذلك يجب دراستها من خلال هذا المطلب.

أولاً: تعريف النسب المالية:

التعريف 1: إن النسب المالية هي علاقة بين قيمين أو كتلتين ماليتين ذات معنى على الهيكل المالي أو الاستغلالي و تؤخذ هذه القيم من الميزانية المالية أو من جدول النتائج أو منهما معا خلال فترة زمنية معينة، و الغرض من حسابها هو إعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة ، و من ثم مقارنتها مع النتائج السابقة .

التعريف 2 : عبر السيولة المالية عن العلاقة بين متغيرين يخضعان لعمليات مالية و ذلك لمحاولة تفسير العلاقة بينهما من أجل الوصول إلى نتيجة تساعد المحلل المالي في اتخاذ القرار.¹

ثانياً: أنواع النسب المالية:

1/ نسب الهيكل المالي:

هذه الأخيرة تقدم صورة عن هيكل المؤسسة في وق معين ، و تفسر العلاقة الموجودة بين الأصول و الخصوم و مجموع الميزانية ، و يمكننا استنتاج نوعان من تحليل نسب الهيكل و تتمثل فيما يلي:²

ا/ نسب هيكل الأصول : ترتبط بطبيعة نشاط المؤسسة و بقطاعها الاقتصادي و كذلك يتعلق بمديونية المؤسسة و استقلاليتها و الاستعمال الجيد لأموالها و يمكن تقسيم تحليلها إلى شقين :

¹ سمير عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي ، مكتب الإشعاع ، مصر ، 1998، ص

² يخلف عثمان ، مرجع سابق، من 5

✓ التحليل العمودي :

نسبة الأصول الثابتة : هذه النسبة تعبر عن الأصول الثابتة بالنسبة لإجمالي أصول المنشأة في تاريخ معين وللحكم على هذه النسبة لابد من معرفة طبيعة عمل المنشأة و حجم أعمالها باعتبار أن المشاريع الصناعية تستخدم عادة أصول ثابتة بمقدار أكبر من المشاريع التجارية و تحدد وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الأصول الثابتة} = \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

نسبة الأصول المتداولة: تعبر هذه الأخيرة عن الوسائل الاقتصادية التي تقتنيها المشروعات بقصد المتاجرة فيها وتحقيق ربح من وراء ذلك ، و لهذا يكون عمرها الإنتاجي في أقل من سنة ، و هذه النسبة تقيس قدرة المشروع على تشغيل الأموال في الأنشطة الجارية و نعبر عنها وفق ما يلي:

$$\text{نسبة الأصول المتداولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$\text{نسبة الاستغلال} = \frac{\text{مجموع قيم الاستغلال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$\text{نسبة القيم الجاهزة} - \text{مجموع القيم الجاهزة} / \text{مجموع الأصول}$$

ب/ نسب هيكلية الخصوم :إن هذه النسب تبين مدى استقلالية المؤسسة و ذلك بتوضيح مدى ميول المؤسسة إلى الديون سواء طويلة أو قصيرة الأجل و تتمثل فيمايلي:¹

$$\text{نسبة الأموال الخاصة} - \text{رأس المال الخاص} / \text{مجموع الخصوم}$$

$$\text{نسبة الديون طويلة الأجل} - \text{د ط آ} / \text{مجموع الخصوم}$$

$$\text{نسبة الديون قصيرة الأجل ديون قصيرة الأجل} / \text{مجموع الخصوم}$$

إذا كانت نسبة الأموال الخاصة أكبر من نسبة الديون طويلة الأجل و القصيرة معا ، فإن المؤسسة بعيدة عن أي خطر محتمل .

✓ التحليل الأفقي:

نسبة التمويل الدائم : انطلاقا من مبدأ التوازن بين الموارد الدائمة و الاستعمالات فإنه على مسيري المؤسسة أن يحققوا على الأقل التساوي بين هذين العنصرين و هي بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

¹ اراجح حمودي، تحليل الاستغلال وتحليل الميزانية، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 72

و من العلاقة أعلاه نستنتج الحالات التالية :

- الحالة الأولى (نسبة التمويل الدائم - 1) : هذا يدل على انعدام رأس المال الصافي .
- الحالة الثانية (نسبة التمويل الدائم < 1) : لكي تعمل المؤسسة بارتياح وكون في أمان يجب أن تكون هذه النسبة < 1

نسبة التمويل الخاص (الذاتي): تبين لنا هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة بواسطة أموالها الخاصة وهي بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الذاتي - رأس المال الخاص / الأصول الثابتة.

. نسبة قابلية السداد : في حالة وقوع المؤسسة في وضعية خطيرة ، أو وصولها إلى الإفلاس .

و بالتالي عدم قدرتها على تسديد ديونها فإن حلها الوحيد هو التصفية لتسديد ما عليها من ديون ، لذلك نجد من يهمل الأمر خاصة المقرضين يقومون بمقارنة حجم ديون المؤسسة ليستطيع قياس مدى ضمان أمواله، و يستعمل في ذلك النسب التالية :¹

نسبة قابلية التسديد - مجموع الديون / مجموع الأصول.

وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير و يستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي 0.5 ولا تتعدى الواحد أي (>0.5).

نسبة الاستقلالية المالية: إن هذه الأخيرة تتعلق بمديونها، ففي هذه النسبة يجب مقارنة الأموال الخاصة بالأموال الأجنبية وتعبر عنها بالعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية - الأموال الخاصة / مجموع الديون

وهذه النسبة تعكس درجة الاستقلالية المالية و كون محصورة بين القيمة 1 و 2 أكثر مما يجعل لها قدرة كافية للتسديد و الاقتراض

أما النسبة الثابتة فلا يجب أن تنخفض عن 0.5 و عطي نفس المعنى مع الأولى غير أن هذه الأرقام أصبحت صعبة التحقيق في المؤسسات ، لذا أصبحت البنوك تطالب ب 1 و 1/3 على التوالي.

2/ نسب السيولة: تسمح لنا هذه النسب بإبراز العلاقة بين الأصول المتداولة من جهة و ديون قصيرة الأجل من جهة أخرى ، و من ثم فهي تبين ظروف التوازن المالي في الأجل القصيرة كما توضح

¹ ابوشاشي بوعلام، المثير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال مرجع سابق ، ص 111

لنا كذلك مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير و من بين أهم النسب نذكر ما يلي:

نسبة سيولة الأصول - الأصول المتداولة/ مجموع الأصول.

ويجب تبني الحذر عند تفسير هذه النسبة فكلما كانت < 0.5 يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة و هذه الحالة جيدة بالنسبة للمؤسسة بصفة عامة . و إذا كانت حركة الأصول المتداولة سريعة و تحقق أرباحا و نجدها في المؤسسات التجارية غالبا أعلى من 0.5 كما أن هذه النسبة عند ارتفاعها يمكن أن تبين أن هناك استثمار مستهلك أي قديم ، و بالتالي يؤثر على مردودية المؤسسة سلبا و ينعكس عند انخفاض هذه النسبة فإنها تدل على ارتفاع الاستثمارات خاصة عن حداثتها ، و بالتالي تعطي إمكانية تحسين مردودية المؤسسة في المدى القصير والمتوسط

. نسبة السيولة العامة = مجموع الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

تبين هذه النسبة الجزء من الديون قصيرة الأجل التي تغطيها الأصول المتداولة و يجب على المؤسسة أن تحقق هذه النسبة أكبر من الواحد أي تحقق رأس مال عامل صافي إيجابي .

وإذا تساوت هذه النسبة مع 1 فهذا يعني أن المؤسسة بما رأس مال عامل صافي معدوم أما إذا كانت أقل من الواحد فهي حالة سيئة و خطيرة.

نسبة السيولة المختصرة : تستخدم هذه الأخيرة لمعرفة قدرة المؤسسة على سديد القروض قصيرة الأجل بدون قيم الاستغلال ن و يفضل أن كون هذه النسبة محصورة بين (0.3 و 0.5).

نسبة السيولة المختصرة - قيم قابلة للتحقيق / ديون قصيرة الأجل.

نسبة السيولة الحالية: بواسطتها نقارن بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت وبين الديون قصيرة الأجل و هي بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة الحالية = قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل .

بحيث نسبة السيولة الحالية تساوي القيم الجاهزة على الديون قصيرة الأجل لكي تكون النسبة جيدة على القائمين لإدارة المنشأة ، جعلها محصورة بين (0.2 و 0.3) و ارتفاعها عن هذا المجال يعد تجميد للأموال ، و يدل على وجود وفرة في السيولة أي ذات فائض و يدل على عدم الاستعمال الأمثل من طرف المؤسسة لسيولتها

3/ نسب المردودية : هذه النسبة تسمح بمقارنة نتيجة ما إلى الوسائل المستعملة لبلوغها أو تقيس

لنا العائد من استخدام الموجودات لدى المؤسسة ، و عليه فإن المردودية في حياة المؤسسة من حيث

دراستها و تحليلها هي الشغل الشاغل لمسؤولي المؤسسة ، فتحليلها يوجب عليهم الاعتماد بصورة أساسية على جدول حسابات النتائج حيث تظهر النتيجة المحصلة في آخر الدورة

و من أهم النسب المستعملة لمعرفة المردودية هي:¹

نسبة المردودية المالية : هي ذات أهمية بالغة بالنسبة للمستثمرين أو المساهمين في الشركة من حيث قدرة الأموال الموظفة في جانب العائدات مرضية لهم.

نسبة المردودية المالية - النتيجة المحققة / الأموال الخاصة

وكلما ارفعت دل ذلك على كفاءة استغلال أموالها.

نسبة المردودية التجارية : هذه الأخيرة تسمح بالتقييم الخاص لنشاط المؤسسة و نستخلص منها

نسبة تتجسد فيها المقارنة ما بين النتيجة و رقم الأعمال و حسب بالعلاقة التالية :

نسبة المردودية التجارية - النتيجة المحققة / رقم الأعمال .

نسبة المردودية الاقتصادية : تعبر عن مردودية أصول المؤسسة ، و لهذه المردودية مجموعة من

النسب و تقصر على النسب التالية :

نسبة مردودية إجمالي الأصول = النتيجة الصافية / مجموع الأصول.

نسبة مردودية رأس المال - رقم الأعمال / مجموع الأصول.

كلما كانت النسبة مرتفعة كانت المردودية أحسن و لصالح المؤسسة.

4/ نسب النشاط : تعتمد على معلومات غير ساكنة ديناميكية و من ثم فإنها تسمح بإدخال البعد

الزمني في تحليل الميزانية و ذلك بالأخذ بعين الاعتبار دوران بعض عناصر الميزانية و هي ما تعرف

بالعناصر الدورية أي التي تكون في حالة حركة خلال دورة الاستغلال ، و من بين أهم النسب نذكر ما

يلي:²

مدة دوران العملاء: توضح السياسة التجارية للمؤسسة التي تنتهجها اتجاه عملائها و تشير إلى

المدة أو متوسط الأيام أو عدد الأشهر التي تمنحها المؤسسة لزيائنها لتسديد حقوقها و ينبغي أن تكون

هذه المدة أقل من مدة دوران الموردين و نحسب وفق العلاقة التالية:

¹ مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 48

² أحمادة طارق عبد العال ، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية ، كلية التجارة، جامعة عين شمس ،

معدل دوران الزبائن - (الزبائن + أوراق القبض) / رقم الأعمال الأجل * 360.

مدة دوران الموردين = الموردين + أوراق الدفع / المشتريات السنوية الآجلة * 360.

وتبين هذه النسبة المدة التي يتم فيها منح القروض للمؤسسة من قبل الموردين و كلما كانت مرتفعة معنى ذلك أن المؤسسة تعمل بأموال الموردين و هذا من مصلحتها.


وفي الحالة العادية يجب أن لا تتجاوز هاتين النسبتين ثلاثة أشهر و على المؤسسة أن تحاول الاستفادة أكثر من الموردين أي بزيادة مدتهم و تخفيض مدة دوران الزبائن ، حيث يمكن الاستفادة من الفرق بين المدتين بمبلغ إضافي خالي من الفوائد.

خلاصة الفصل الثاني:

إن ميزانية النظام المحاسبي لا تستجيب لمتطلبات التحليل الجيد للوضع المالية للمؤسسة لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الاقتصادية مما يستدعي إعداد ميزانية أخرى هي الميزانية المالية باعتبارها أكثر دقة من سابقتها في التحليل.

ولإنشاء الميزانية المالية فإن المحلل المالي يعتمد على معطيات الميزانية النظام المحاسبي وهذا بعد إجراء التعديلات المختلفة على عناصر هذه الأخيرة. بعد القيام بإعداد الميزانية المالية يقوم المسير المالي بتلخيص المجاميع الكبرى للميزانية المالية فيجد ما يسمى بالميزانية المختصرة ، من خلالها يقوم بعملية التحليل عن طريق مؤشرات التوازن والنسب المالية .

إن تحليل الميزانية لا يكفي لوحده للحكم المالي السليم على نجاعة الأداء للمؤسسة مما يستلزم القيام بتحليل استغلال المؤسسة وهذا ما سيتم تناوله في الفصل الثالث .



الفصل الثالث : دراسة
تطبيقية لمؤسسة مطاحن
عين الأربعاء

تمهيد

بعد الدراسة النظرية المفصلة الذي قمنا بها حول موضوع دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادية يأتي الفصل الثالث والذي يشمل الدراسات التطبيقية وهي على شكل إسقاط للمفاهيم النظرية على المؤسسة المدروسة.

ويتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث: الأول يتضمن تقديم مؤسسة مطاحن عين الأربعاء أما المبحث الثاني يتضمن تحليل الميزانية المالية للمؤسسة التي يتضمن أثر التحليل المالي على اداء مؤسسة مطاحن عين الأربعاء.

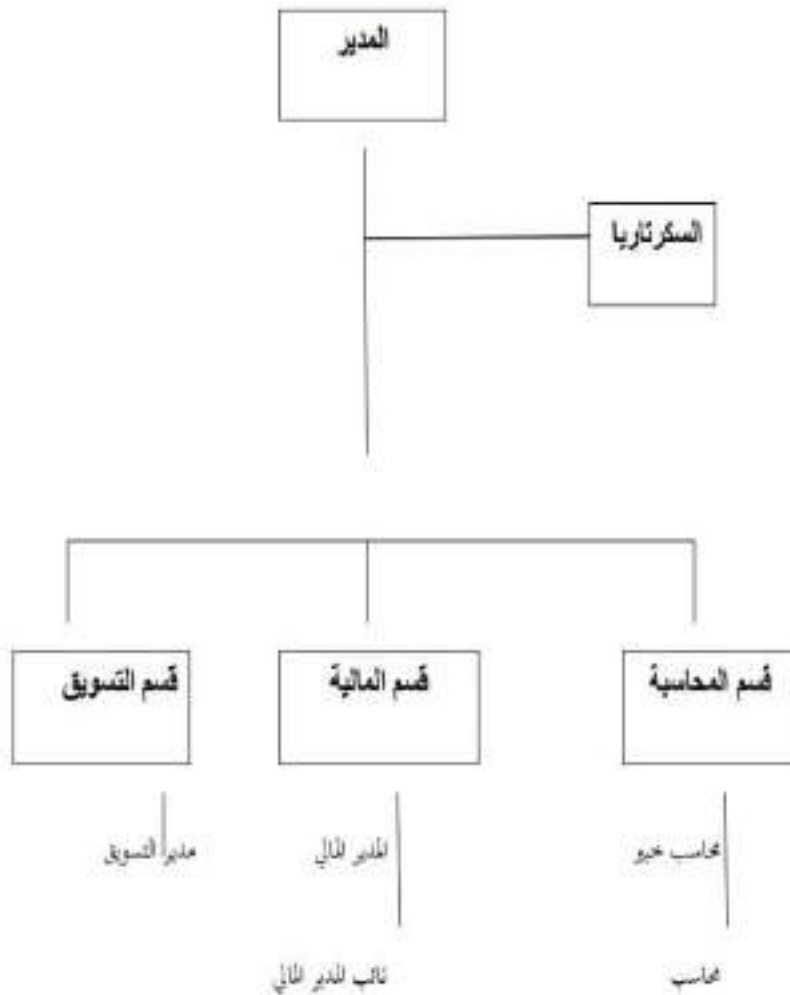
المبحث الأول: تقديم لمؤسسة عين الأربعاء

المطلب الأول: تعريف بالمؤسسة

تعد مؤسسة مطاحن عين الأربعاء حديثة النشأة حيث تأسست في 1999 /26/08 تحت رقم السجل التجاري 46/00/842132/b/99 ويقدر رأس مالها 00. 157 500 000 دج والكائن مقرها بمنطقة النشاطات دائرة عين الأربعاء ولاية عين تموشنت

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي

سنقوم من خلال هذا المطلب بعرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المصدر: من المؤسسة

المطلب الثالث: أهداف مؤسسة مطاحن عين الأربعاء

- توفير حاجيات السوق من المادة الفرنية وأغذية الأنعام
- المساهمة في تحسين وضعية التجارة الداخلية
- تخفيض نسبة البطالة من خلال توفير مناصب عمل
- إدخال التكنولوجيا الحديثة.

المبحث الثاني: تحليل الميزانية المالية للمؤسسة

المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية للمؤسسة

تبين الميزانية المحاسبية للمؤسسة حالتها، وهي الفرق بين أصولها وخصومها المستحقة إضافة إلى أنها تقيّد في تحديد نتيجة الدورة، و الميزانية بشكلها المحاسبي لا تستجيب إلى أهداف مالية، و حتى يستطيع المحلل المالي استعمالها و بفائدة كاملة يجب تحويلها إلى شكل تتحقق فيه الشروط المالية و ذلك بإدخال جملة من التعديلات على عناصرها. وفيما يلي التعديلات التي تمس الميزانية المحاسبية من أجل الوصول إلى الميزانية المالية.

الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

أ- جانب الأصول

* **الاستثمارات:** فيما يخص التعديلات التي تمس جانب الاستثمارات تتمثل فيما يلي:

حذف المصاريف الإعدادية لأنها تقوم بها المؤسسة قبل البدء في نشاطها الاستغلالي، و يتم استرجاعها في مدة لا تتجاوز خمس سنوات، و أثناء الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية فإنها تحذف من الأصول و تطرح من الأموال الخاصة أما فيما يخص الأصول الثابتة الأخرى فيتم تقييمها بقيمتها الحقيقية.

* **المخزونات:** بالنسبة لأهم التعديلات التي تتم على المخزونات تتمثل في تحويل مخزون الأمان إلى الاستثمارات لأنها تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة، و بالتالي فهو يضم إلى جانب الاستثمارات كأصول ثابتة.

* **الحقوق:** بالنسبة للحقوق التي يتعذر على المؤسسة تحصيلها في فترة زمنية تقل عن السنة

فإنه يتم تحويلها إلى قيم ثابتة.

ب - جانب الخصوم

* **الأموال الخاصة:** تتمثل أهم التعديلات التي تمس الأموال الخاصة في:

- نتيجة السنة: إذا كانت النتيجة خسارة فيتم تخفيض هذه الخسارة من نتائج رهن التخصص، أما إذا كانت ربح فهي توزع حسب قرار التوزيع إلى احتياطات أو إلى توزيعات على المساهمين في حساب الشركاء ضمن الديون قصيرة الأجل، و إذا لم يتخذ قرار في تخصيصها فإنها تدمج ضمن نتائج رهن التخصص، أما فيما يخص المؤونات المقدرة لتغطية الخسائر المحتملة، ففي حالة حدوث الخسارة فهي

عبارة عن دين على المؤسسة قصير الأجل، أما الخسائر المحتمل وقوعها بعد أجل طويل فهي تعتبر من الديون الطويلة الأجل، و إذا لم تتحقق تلك الخسارة فالمؤونة تصبح غير مبررة، لذا فهي ربح قبل الضريبة حيث تخضع للضريبة و الباقي يضاف إلى الاحتياطات أو نتائج رهن التخصص.

- أما بالنسبة لفرق إعادة التقدير للاستثمارات يضاف إلى الأموال الخاصة.

* **الديون:** بالنسبة للديون تقسم إلى قسمين حسب مدة بقائها في المؤسسة ديون طويلة الأجل، ديون قصيرة الأجل، فالديون طويلة الأجل تزيد عن السنة و من بين هذه الديون ديون الاستثمار، أما الديون القصيرة الأجل فمدة الاستفادة منها لا تتجاوز السنة و هي تشمل الموردين و الضرائب الواجب دفعها و الجزء من النتيجة الذي سيوزع على الشركاء.

المبحث الثاني: أثر التحليل المالي على أداء مؤسسة مطاحن الأربعاء

بعدما تطرقنا في الفصل الثاني على الجانب النظري للتحليل المالي على أداء المؤسسة فإننا في هذا المبحث سوف نتطرق إلى الجانب التطبيقي للتحليل المالي و أثره على أداء المؤسسة.

المطلب الأول: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية

تعتبر النسب المالية من ضمن أدوات التحليل المالي وتعتبر كذلك من المؤشرات التي تعطي لنا نتائج معينة للاستفادة منها النتائج يجب مقارنتها بنتائج أخرى حتى نتمكن من الحكم على أن النسبة تشير للوضع الجيد أم الوضع السيء للمؤسسة، وفي هذا المطلب نركز على النسب التالية:

الفرع الأول: نسب السيولة

السيولة هي قدرة المؤسسة في الحصول على النقد حيث تقيس هذه النسبة درجة توفر النقد لسداد الديون قصيرة الأجل.

وفي الجدول التالي سنوضح كيفية حساب السيولة :

جدول رقم (3-3): حساب نسب السيولة لمؤسسة مطاحن عين الأربعاء

النسبة	كيفية حسابها	2019	2020	2021
نسبة التداول	الأصول المتداولة/ ديون قصيرة الأجل	1.097	1.169	1.381
نسبة السيولة السريعة	(أصول جارية - مخزون)/خصوم جارية	1.094	1,161	1.380
نسبة النقد	الموجودات وما يماثلها/خصوم جارية	0.525	0.601	1.078

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانية المؤسسة (للسنوات 2019 و 2020 و 2021)

التحليل:

نسبة التداول: يلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة التداول للمؤسسة إرتفعت من سنة 2019 إلى غاية 2020 حيث كانت النسبة في سنة 2021 تقدر ب 1.097 أما في سنة 2022 فأصبحت النسبة 1.381 ، وهذا ما يدل على وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون قصيرة الأجل، و بالتالي فالمؤسسة لديها سيولة كافية،

* نسبة السيولة السريعة: يلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة السيولة السريعة في سنة 2019 قدرت بـ 1.094 ثم ارتفعت النسبة في سنة 2021 إلى غاية 1.380 ويعود ذلك إلى ارتفاع قيمة مدينو الإستثمار .

نسبة النقد: من خلال الجدول السابق يلاحظ أن نسبة النقديات التي تملكها المؤسسة ارتفعت من سنة 2020 حيث قدرت النسبة بـ 0.525 إلى غاية سنة 2021 فالنسبة أصبحت 1.078، وهذا يدل على أن المؤسسة لديها أموال سائلة ارتفعت من سنة لأخرى.

الفرع الثاني: نسب النشاط

تستخدم نسب النشاط من أجل قياس قدرة المؤسسة على تحويل حسابات الميزانية إلى مبالغ نقدية أو مبيعات. و الجدول التالي وضع كيفية حساب نسب النشاط:

جدول رقم (3-4): حساب نسب النشاط لمؤسسة مطاحن عين الأربعاء

النسبة	كيفية حسابها	2019	2020	2021
معدل دوران مجموع الأصول	رقم الأعمال / مجموع الأصول	0.665	0.458	0.631
معدل دوران الأصول غير الجارية	رقم الأعمال / الأصول غير الجارية	1.755	1.262	1.421
معدل دوران الأصول	رقم الأعم المتداولة ال / الأصول متداولة	1.070	0.718	1.137

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانية المؤسسة و جدول حسابات النتائج (للسنوات 2019 و 2020 و 2021)

التحليل:

معدل دوران مجموع الأصول: يلاحظ من الجدول السابق أنه في سنة 2019 أن كل دينار من مستثمر في الأصول قد حقق رقم أعمال قدره 0.665 دينار، لكن في سنة 2019 قد إنخفض رقم الأعمال مقارنة لسنة 2020، أما سنة 2021 فقد حقق رقم أعمال قدره 0.631، وهذا مايدل على كفاءة المؤسسة في استثمار أموالها.

***معدل دوران الأصول غير الجارية:** من خلال الجدول يلاحظ أن في سنة 2019 حققت المؤسسة مبيعات تقدر بـ 1.755 بالنسبة لكل دينار مستثمر من الأصول غير جارية، ولكن في سنة 2020

انخفضت النسبة إلى 1.262 لكل دينار مستثمر، أما سنة 2021 ارتفعت مقارنة بالسنة الماضية و هذا يدل على كفاءة المؤسسة على استغلال أصولها غير جارية من أجل توليد المبيعات.

معدل دوران الأصول المتداولة: من خلال الجدول يلاحظ أنه في سنة 2019 حققت المؤسسة رقم أعمال قدره 1,070 لكل دينار مستثمر، ولكن إنخفض رقم الأعمال بالنسبة لسنة 2020 بنسبة 0.718، أما في سنة 2021 ارتفعت النسبة إرتفاعا كبيرا مقارنة بالسنوات الماضية بنسبة 1.137 لكل دينار مستثمر، وهذا يدل على كفاءة المؤسسة في إستخدام الأصول المتداولة لتوليد المبيعات.

الفرع الثالث: نسب الربحية

وهي النسب التي تقيس كفاءة الإدارة في استغلال الموارد استغلالا أمثل لتحقيق الأرباح، و هي مؤشر لنجاح الأعمال.

الجدول رقم (3-5): حساب نسب الربحية لمؤسسة مطاحن عين الأربعاء

النسبة	كيفية حسابها	2019	2020	2021
هامش الربح التشغيلي	صافي الربح التشغيلي / المبيعات	0.083	0.109	0.072
هامش صافي الربح	صافي الربح المبيعات	0.067	0.086	0.057
معدل العائد على الأصول	صافي الربح مجموع الأصول	0.044	0.039	0.036

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة (للسنوات 2019 و 2020 و 2021)

التحليل:

هامش الربح التشغيلي: يلاحظ من خلال الجدول أن نسبة هامش الربح التشغيلي لسنة 2019 قدرت بـ 0.083 لكل دينار من المبيعات، أما بالنسبة لسنة 2020 فقد إرتفعت النسبة إلى 0.109 لكل دينار من المبيعات، أما سنة 2021 فقد انخفضت النسبة لتصبح 0.072 لكل دينار من المبيعات، وهذا مايفسر على عدم قدرة المؤسسة على مواجهة الظروف الصعبة وقد يكون هذا راجع إلى هبوط حجم المبيعات.

هامش صافي الربح: يلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت ربحا صافيا بمقدار 0.067 مقابل كل دينار من المبيعات وهذا بالنسبة لسنة 2019، أما سنة 2020 فقد ارتفعت النسبة بمقدار 0.086 مقابل

كل دينار من المبيعات، أما في سنة 2021 إنخفضت النسبة بمقدار 0.057 مقابل كل دينار من المبيعات، وهذا مايفسر على عدم قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح.

معدل العائد على الأصول: من خلال الجدول يلاحظ أن صافي الربح لسنة 2019 قدر بنسبة 0.044، أما بالنسبة للسنتين 2020 و2021 فقد إنخفض صافي الربح إلى غاية 0.036 وهذا ما يفسر على عدم قدرة المؤسسة على الإستغلال الأمثل لأصولها مما أدى إلى عدم تحقيق الأرباح.

الفرع الرابع: المديونية

وهي النسبة التي تقيس المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة بالاعتماد على الديون من أجل تمويل إحتياجاتها، أو بمعنى آخر تقيس هذه النسبة مدى مساهمة كل من الملاك و الدائنين في تمويل المؤسسة.

وفي الجدول التالي سوف نوضح كيفية حساب نسب المديونية :

الجدول رقم(3-6): حساب نسب المديونية لمؤسسة مطاحن عين الاربعاء

النسبة	كيفية حسابها	2019	2020	2021
نسبة الديون	مجموع الديون/ مجموع الأصول	0.599	0.572	0.429
مضاعف حقوق الملكية	مجموع الأصول/حقوق الملكية	2.496	2.339	1.753

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانية المؤسسة (للسنوات 2019 و 2020 و 2021)

التحليل:

نسبة الديون: يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة اقتراض المؤسسة من الغير بهدف تمويل أصولها كانت في سنة 2019 تقدر ب 0.599، و انخفضت نسبة اقتراض المؤسسة ب 0.429 في سنة 2021، وهذا مايدل على أن المؤسسة ديونها تمثل نصف أصولها و لهذا يجب على المؤسسة التقليل من الديون .

مضاعف حقوق الملكية: من خلال الجدول يلاحظ أن اعتماد المؤسسة على القروض من طرف الغير حيث كانت في سنة 2019 النسبة 2.496، وانخفضت النسبة عبر السنتين 2020 و 2021 لتصبح 1.753، وهذا ما يفسر على أن الجزء الأكبر من أصولها عبارة عن ديون.

المطلب الثاني: تحليل التوازنات المالية

إن مبدأ التوازن المالي يقتضي تساوي الأصول و الخصوم إذ نجد أن الاستعمالات الموجودة في الأصول الممولة بالمصادر الموجودة في الخصوم.

الفرع الأول: رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل الفرق بين الأصول الجارية و الخصوم الجارية للمؤسسة، ويستخدم في تقدير قدرة المؤسسة على تمويل عملياتها اليومية و الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، و سوف نوضح في هذا الجدول على كيفية حساب مختلف أنواع رأس المال العامل.

الجدول رقم (3-7): حساب رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الزيبان بسكرة

البيان	كيفية حسابه	2019	2020	2021
رأس المال العامل الدائم	أموال دائمة-أصول غير جارية	128010034.7	220527476.5	293812982.8
رأس المال العامل الخاص	أموال خاصة- أصول غير جارية	50875208.53	154566534.23	240862759.01
رأس المال العامل الإجمالي	أصول متداولة	1447603758.52	1525057720.86	1064008672.12
رأس المال العامل الأجنبي	مجموع الديون أو : ديون قصيرة الأجل +ديون طويلة الأجل	1396728549.99	1370491186.63	823145913.11

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة (للسنوات 2019 و 2020 و 2021)

التحليل:

رأس مال العامل الدائم: من خلال الجدول السابق يلاحظ ارتفاع في رأس مال العامل الدائم وهذا يدل على أن المؤسسة لها هامش أمان وهو ما يفسر على قدرة على تسديد الديون قصيرة الأجل.

رأس المال العامل الخاص: من خلال الجدول السابق يلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص موجب و هو مرتفع خلال السنوات 2019 و 2020 و 2021 وهو ما يفسر أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الغير جارية دون الاعتماد على موارد أخرى غير مواردها أي أن المؤسسة في وضعية جيدة. "رأس المال العامل الإجمالي: من خلال الجدول يلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الإجمالي موجب و هذا يدل على أن المؤسسة تمتلك سيولة جيدة و كافية.

رأس المال العامل الأجنبي: يلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة رأس المال العامل الأجنبي إنخفض من سنة 2019 إلى غاية 2021 و هذا يدل على أن المؤسسة مستقلة مالياً.

الفرع الثاني: احتياجات رأس مال العامل

هو ذلك الجزء من الاحتياجات الدورية (المخزونات و قيم قابلة للتحقيق) الذي لم يغطي من طرف الديون قصيرة الأجل. وفي الجدول التالي ستوضح كيفية حساب احتياجات رأس المال العامل:

الجدول رقم (3-8): احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن عين الأربعاء

البيان	كيفية حسابه	2019	2020	2021
احتياجات رأس المال العامل	(أصول متداولة - قيم جاهزة) - (ديون قصيرة الأجل سلفات مصرفية)	565624425.86	564316703.67	536573500.64

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة خلال (للسنوات 2019 و 2020 و 2021)

* احتياجات رأس المال العامل: من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن قيمة احتياجات رأس مال العامل سالبة خلال السنوات 2019 و 2020 و 2021، وهو ما يفسر أن المؤسسة ارتفعت قيمة إحتياجاتها للتمويل و موارد التمويل.

الفرع الثالث: الخزينة

تعتبر الخزينة من القيم المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة، فهي تنتج إما عن صافي القيم الجاهزة أو عن الصافي بين رأس مال العامل و إحتياجات رأس مال العامل، أي القيمة السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة. فالجدول التالي يوضح خزينة المؤسسة .

الجدول رقم (3-9): خزينة مؤسسة مطاحن الزيبان بسكرة

2021	2020	2019	طريقة حسابها	البيان
830386483.5	784844180.9	693634460.1	رأس مال العامل الدائم - إحتياجات رأس مال العامل	الخبزينة

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعلومات السابقة

تحليل الخبزينة: يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة الخبزينة الصافية ترتفع من سنة لأخرى، وهذا راجع إلى الزيادة في القيم الجاهزة .

المطلب الثالث: تحليل جدول التدفقات النقدية

يقدم جدول التدفقات النقدية مداخل و مخارج الأصول المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها، و الهدف منه هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أو القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال، والجدول التالي يوضح جدول التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة) للسنوات (2019 و 2020 و 2021).

جدول رقم(3-10): جدول التدفقات النقدية(وفق الطريقة المباشرة) لمؤسسة مطاحن الزيبان بسكرة

2021	2020	2019	البيانات
1237943475.29	1182164161.73	2001140414.26	- تدفقات أموال الخبزينة المتأتية من الأنشطة العملية.
1160808082.29	1076506496.94	2069786554.94	- تحصيلات مقبوضة من عند الزبائن.
			- المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين.
			- الفوائد و المصاريف

			المالية الأخرى المدفوعة.
			- الضرائب عن النتائج المدفوعة.
-32478773	-43687550.72		- تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر الغير عادية.
			- تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير عادية.
-600000000	-500000000		- تحويلات الأموال
500000000	560000000		- الإبداعات
3192227.27	24530903.94		- إستردادات الودائع
-124105.31	-370219		- تحصيلات أخرى
			- مصروفات أخرى
52275258.04	146130799.01	-68646140,68	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة.

			العمليات (A)
			<p>تدفقات أموال الخزينة متأتية من أنشطة الإستثمار.</p> <p>مסحوبات عن إقتناء التشبيات العينية أو المعنوية.</p> <p>تحصيلات عن عمليات التنازل عن التشبيات العينية أو المعنوية.</p> <p>مסحوبات عن إقتناءات أخرى - فوائد التي تم تحصيلها عن توظيفات مالية.</p> <p>حصص و أقساط مقبوضة من نتائج مستلمة</p>
-2182438.94	5078920.95	6003477	<p>صافي تدفقات أموال الخزينة متأتية من أنشطة الإستثمار (B).</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل.</p> <p>تحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم.</p> <p>الحصص وغيرها من</p>

			التوزيعات التي تم القيام بها. تحصيلات متأتية من القروض. تسديدات القروض أو الديون أخرى مماثلة.
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (C)
			تأثيرات سعر الصرف على السيوليات وشبه السيوليات
-54457696.98	151209719,96	62642663.68	تغيير أموال الخزينة في الفترتين (A+B+C)
284844180.41	133634460.45	196277124.13	أموال الخزينة و معادلاتها عند إفتتاح السنة المالية.
230386483.43	284844180.41	133634460.45	أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية
54457696.98	151209719.96	62642663.68	تغيير أموال الخزينة خلال الفترة
14986661.77	245757153.07	41743764.04	المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على جدول تدفقات النقدية للمؤسسة (للسنوات 2019 و 2020 و 2021)

تحليل قائمة التدفقات النقدية:

مدى كفاية التدفقات النقدية التشغيلية تدفقات نقدية داخلية من الأنشطة التشغيلية/التدفقات الخارجة من الأنشطة التشغيلية.

الجدول رقم(3-11): مدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية

السنوات	تدفق نقدي إلى الداخل	تدفق نقدي إلى الخارج	مدى كفاية التدفقات النقدية التشغيلية أو الصافي
2011	2001140414.26	2077436077.94	0.963
2012	1182164161.73	1089571575.99	1.084
2013	1237960175.29	1191087716.35	1.039

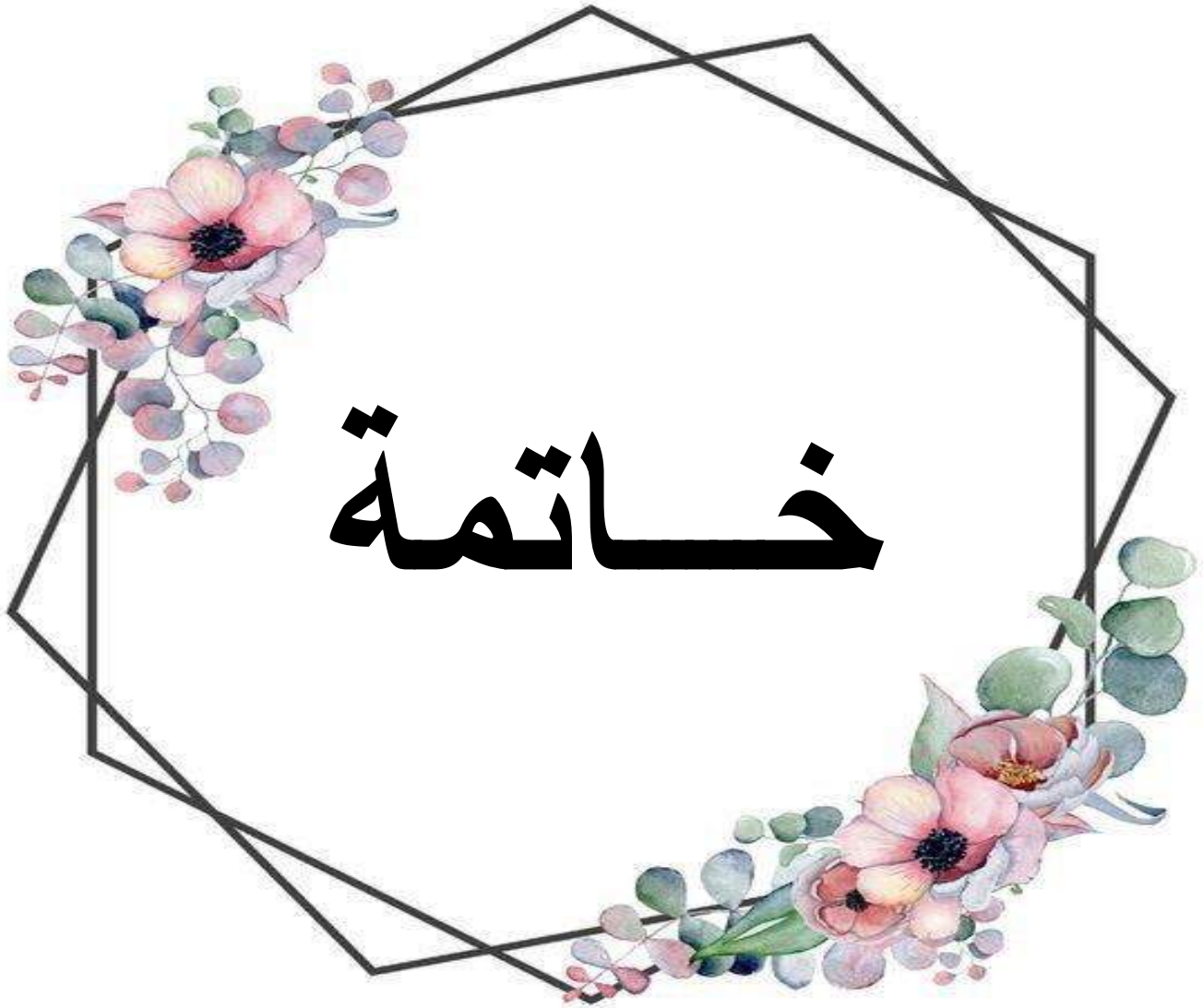
المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على جدول التدفقات النقدية للمؤسسة خلال السنوات 2019 و 2020 2021

تحليل التدفقات الداخلة: من خلال الجدول السابق يلاحظ أن التدفقات الداخلة لسنة 2019 كانت النسبة 0.963، أما في سنة 2020 إرتفعت نسبة التدفقات النقدية الداخلة بنسبة 1.084 و لكن في سنة 2021 إنخفضت مرة أخرى بنسبة 1.039 ويعود هذا إلى إنخفاض في التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن.

تحليل التدفقات الخارجة: من خلال الجدول السابق يلاحظ أن إنخفاض في قيمة التدفقات النقدية الخارجة من . سنة 2019 إلى غاية 2021 و هذا الإنخفاض مرتبط بتسجيل الضرائب المدفوعة في السنتين 2020 و 2021 وعدم تسجيلها في السنة 2019، وكذلك إنخفاض في قيمة المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين من سنة 2019 إلى 2021 وكذلك إنخفاض في قيمة المسحوبات عن الإقتناءات العينية أو المعنوية.

خلاصة الفصل الثالث:

بعدما تطرقنا الفصلين الأول و الثاني على الإطار النظري للأداء المالي و التحليل المالي قمنا بإسقاطه في الفصل الثالث عي الأربعاء وذلك من خلال دراسة حالة مؤسسة مطاحن عين الأربعاء، حيث قمنا بتحليل القوائم المالية لهاته المؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي كالنسب المالية، وكذلك قمنا بتحليل التوازنات المالية من أجل تحديد التوازن بين الأصول والخصوم بإتباع سياسة مالية معينة، كذلك قمنا بتحليل جدول التدفقات النقدية نظرا لأهمية هذه القائمة إذ أنها تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي تقوم بها، كونها تشكل التدفقات الداخلة و الخارجة التي تقوم بها المؤسسة من أجل التعرف على قدرة المؤسسة على توليد نقدياتها من أجل تسديد الإلتزامات.



خاتمة

من الملاحظ أنه من خلال ما قمنا بدراسته في هذا البحث، فإنه هناك إهتمام كبير من قبل المؤسسات والتي تؤكد كثيرا على عملية تقييم الأداء، بل أن هناك ثقافة تؤكد على ضرورة الإهتمام بموضوع التحليل المالي.

فالتحليل المالي هو معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في تقييم الأداء لفترات ماضية وحاضرة، والتوقع على ما سيكون في المستقبل.

فالتحليل المالي بإعتباره أداة تحتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل لتوضيح العلاقات بين عناصر هذه القوائم، والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترات محددة.

أما فيما يخص إختبار الفرضيات فقد تم تفسيرها كما يلي:

الفرضية الأولى: الأداء المالي هو مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في إستخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف، الفرضية مقبولة، وهو ما يفسر أن الأداء المالي هو نتيجة النشاط الشمولي الذي تمارسه المؤسسة ويحدد مستوى إنجازها ومدى إستغلالها لمواردها وإمكاناتها حيث يشار إليه بأنه إنعكاس لقدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها.

الفرضية الثانية: التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية بإستخدام أساليب رياضية و إحصائية بغرض إظهار الارتباطات التي تربط عناصرها، و التغيرات التي تطرأ على هذه العناصر خلال فترة أو عدة فترات زمنية، الفرضية مقبولة، وهو ما يفسر أن التحليل المالي يقوم على فحص القوائم المالية بإستعمال النسب المالية حيث أن القوائم تكون مترابطة فيما بينها بحيث أن التغيرات في الأصول والخصوم التي تظهر في الميزانية تظهر أيضا الإيرادات والمصاريف في جدول النتائج والذين تنتج عنهما الأرباح و الخسائر التي تحققها المؤسسة والتدفقات النقدية توفر المعلومات عن الأصول النقدية الظاهرة في الميزانية وتكون على علاقة وثيقة بما، بحيث هذه القوائم توفر المعلومات المهمة للمستثمرين.

الفرضية الثالثة: تتمثل أدوات التحليل المالي التي تستخدمها المؤسسة في القوائم المالية والنسب المالية، الفرضية مقبولة، وهو ما يفسر أن النسب المالية يستخدمها المحللون الماليون من أجل دراسة المعلومات المالية والمتمثلة في القوائم المالية المتوفرة عند المؤسسة من أجل التعرف على وضع المؤسسة موضع تحليل.

نتائج الدراسة:

- من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية و المتمثلة فيما يلي: - أن نسبة السيولة السريعة للمؤسسة مرتفعة خلال سنوات الدراسة و يعود ذلك إلى إرتفاع قيمة مدينو الإستثمار.
- نسبة النقديات التي تمتلكها المؤسسة في إرتفاع مستمر خلال السنوات 2019 و 2020 و 2020 وهذا يدل على أن المؤسسة لديها أموال سائلة أما بالنسبة لمعدل دوران الأصول المتداولة أن المؤسسة خلال فترة الدراسة إرتفعت نسبة مبيعاتها وهذا يدل على كفاءة المؤسسة في إستخدام أصولها الجارية من أجل توليد مبيعاتها.
- نسبة إقتراض المؤسسة من الغير خلال فترة الدراسة منخفضة وهذا يدل على أن المؤسسة لا تعتمد كثيرا على الديون .
- إستطاعت المؤسسة تحقيق توازنها المالي خلال هذه الفترة وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تمويل إستثماراتها من خلال مواردها الثابتة و كذلك القدرة على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل.

التوصيات:

سيتم إقتراح التوصيات التالية:

- ينبغي الإستفادة من التحليل المالي في عملية مواجهة المخاطر المالية التي قد تحدث للمؤسسة عن طريق تقييم الأداء وذلك من خلال إستخدام أدوات التحليل المالي المختلفة.
- من الأمور الهامة التي يمكن أن يستفاد منها في مجال التحليل المالي هي عمليات الإدماج، حيث أن التحليل المالي وتقييم الأداء بعد من الأدوات الفعالة جدا في هذا المجال.
- يجب على المؤسسة أن تستخدم طريقة تسويق خدماتها ومنتجاتها من أجل فرض منافستها بين المؤسسات الأخرى في السوق وذلك بهدف زيادة مردوديتها.

الآفاق المستقبلية:

يمكن لموضوع دراستنا أن يأخذ مجال آخر في المستقبل كما يلي:

- تطوير استخدام أسلوب التحليل المالي بالنسب المالية عند التمييز والتنبؤ بالمؤسسات الصناعية العامة الناجحة والمتعثرة.
- الرقابة وتقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية العامة.
- الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح.

- دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم.
- مدى أهمية استخدام الموازنات التخطيطية في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء في المؤسسات الصناعية.

مصادر ومراجع

مراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

- ناصر عادي عدول المؤسسة الاقتصادية ، موقعها في الاقتصاد ، وطائفها وتسييرها، دار
المحمدية العامة ، الجزائر ،
- عمر صخري اقتصاد المؤسسة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، الطبعة الثالثة، 2003.
- من الشطي، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي، دار البداية ناشرون و موزعون، 2007.
- عبد الحليم كراحة و آخرون الإدارة و التحليل المالي أسس مفاهيم و تطبيقات ،دار صفاء
للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.
- جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية للصناعة و النشر، لبنان.
- رمضان زياد، أساسيات الإدارة المالية، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الرابعة 1996.
- التي عون تقنيات التسيير التحليل لا إلى الدره () دار الحماية الجزائر 1996.
- مفلح عقل مقدمة في التحليل المالي دار المستقبل للنشر، الأردن، 2000.
- أحمد محمد العنداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً لمعيار المحاسبية الدولية، مكتبة
المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- عدنان تايه النعيمي و ارشد فؤاد التميمي التحليل و التخطيط المالي الخامات معاصرة، دار
الازيدي العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008
- عباس بن العبد، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة دار وائل للنشر ،
الأردن 2014.
- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي و السيو بالفشل الوراق للنشر و التوزيع، 2004.
- عبد الرحمن عطية ، المحامية العامة وفق النظام المحاسبي المالي ، دار حبيطلي ، الأردن،
2000.
- بوشاشي بوعلام الرائد فيها المحامية، دارالملكية للنشر والتوزيع ،الجزائر ص 86 .

وليد ناجي العيان وبادر علوان والمحامية المليية في القياس والاعترافات والافصاح المحاسبي
مؤسسة العراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012

رغيب مليكه بوشقير ميلود الي المالي حسب البرنامج الرسمي الحديد ديوان المعلومات الجامعية
الحرارة 2010

على شمال ، التي و التحليل المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1995
يا سر عبد العزيز اقتصاديات الاستار و السؤال و التحليل المالي ، مكتب الإشعاع ، عمر
1998.

رابح حمودي و تحليل الاستغلال و خليل اللبرالية، دار المعرفة، الحوالي 2000
عمادة ساري عبد العال و دليل التمر الى بورصة الأوراق المالية ، كلية التجارة، جامعة عين
شمس .2000.

المحاضرات

يحياوي ياسر محاضرات في مقياس التحميل المالي اقسام علوم الن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم
السير و العلوم التجارية، جامعة الوية 2011

المواقع الالكترونية :

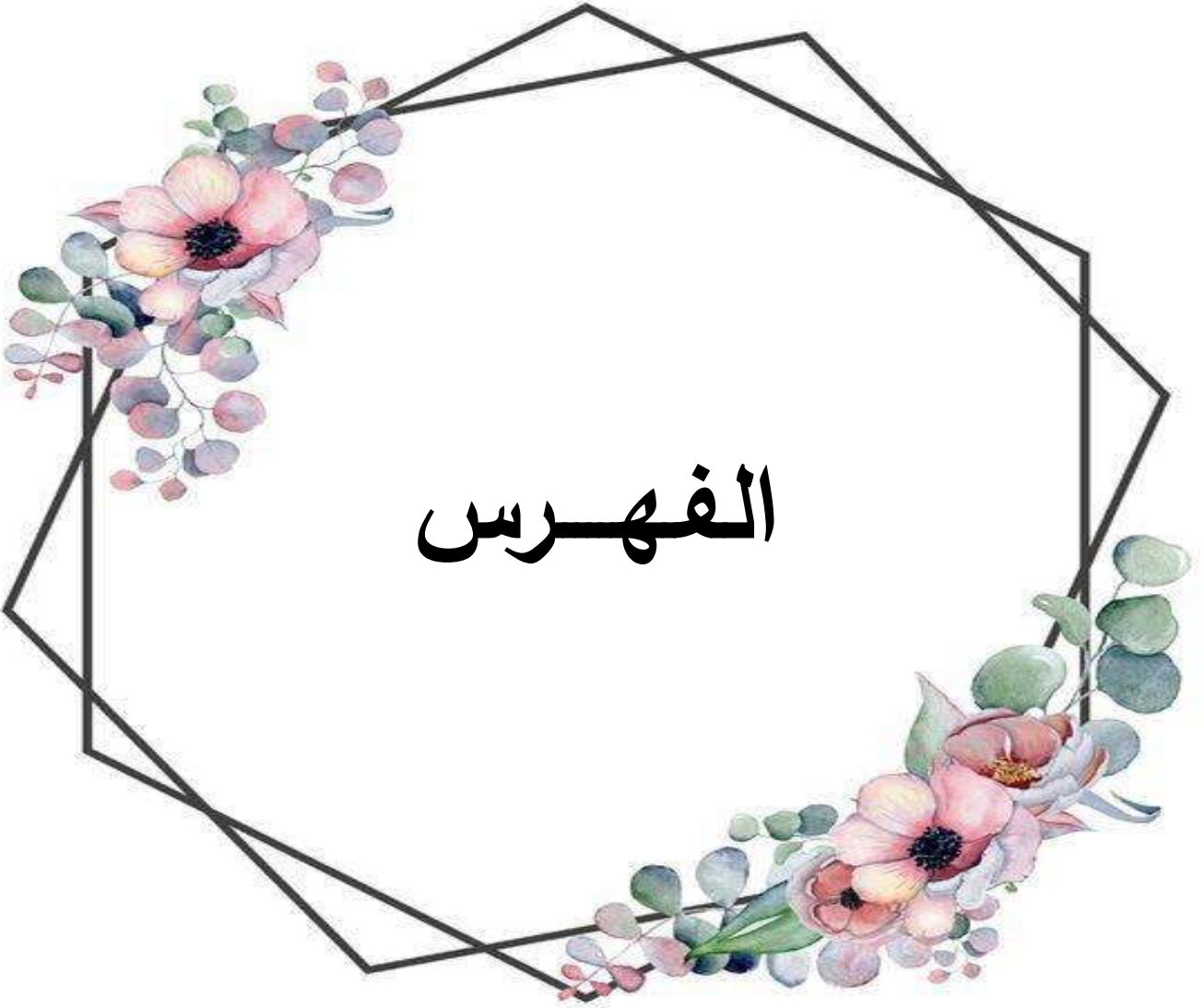
www.djalfa.info/vb/chawthread.php?t=177190

www.glob-center.com/haber

www.loredz.com/vb/showthread.php?t

berber ahlamontada.com

الفهرس



قائمة المحتويات

شكر

إهداء

المقدمة: أ.....

1..... الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي

2..... تمهيد الفصل الأول:

3..... المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

3..... المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

3..... أولاً: مفهوم التحليل المالي

4..... ثانياً: موضوع التحليل المالي

4..... المطلب الثاني: خصائص وأنواع التحليل المالي

4..... أولاً: خصائص التحليل المالي:

5..... ثانياً: أنواع التحليل المالي:

7..... المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي

9..... المبحث الثاني: مقومات ومنهجية ومعايير التحليل المالي

9..... المطلب الأول: مقومات التحليل المالي

10..... المطلب الثاني: منهجية التحليل المالي

12..... المطلب الثالث: معايير التحليل المالي

15..... المبحث الثالث: مجالات التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه

15..... المطلب الأول: مجالات التحليل المالي

16..... المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

18..... خلاصة الفصل:

19..... الفصل الثاني: دراسة وتحليل الميزانية

تمهيد: 20

المبحث الأول: الوظيفة المالية للمؤسسة الإقتصادية 21

المطلب الأول: مفهوم الوظيفة المالية 21

أولاً: تعريف الوظيفة المالية: 21

ثانياً: أهداف الوظيفة المالية 21

ثالثاً: خصائص الوظيفة المالية: 23

المطلب الثاني: وظائف الوظيفة المالية 23

المطلب الثالث: علاقة الوظيفة المالية بالوظائف الأخرى 25

المبحث الثاني: تحليل ميزانية النظام المالي المحاسبي 27

المطلب الأول: تعريف ميزانية النظام المالي المحاسبي 27

المطلب الثاني: عناصر ميزانية النظام المالي المحاسبي 27

أولاً: عناصر الأصول 28

ثانياً: عناصر الخصوم: 32

المطلب الثالث: الشكل العام لميزانية النظام المالي المحاسبي 33

أولاً: كتل جانب الأصول 33

ثانياً: كتل جانب الخصوم: 33

المبحث الثالث: مؤشرات التحليل المالي 35

المطلب الأول: مؤشرات الوازن المالي 35

أولاً: رأس المال العامل 35

ثانياً: احتياجات رأس المال العامل 37

ثالثاً: الخزينة الصافية: 38

المطلب الثاني: النسب المالية و أهم أنواعها 39

أولاً: تعريف النسب المالية: 39

ثانياً: أنواع النسب المالية: 39

45 خلاصة الفصل الثاني:

46..... الفصل الثالث: ادراسة تطبيقية لمؤسسة مطاحن عين الأريعاء

47 تمهيد

48..... المبحث الأول: تقديم لمؤسسة عين الأريعاء

48..... المطلب الأول: تعريف بالمؤسسة

48..... المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي

49..... المطلب الثالث: أهداف مؤسسة مطاحن عين الأريعاء

50..... المبحث الثاني: تحليل الميزانية المالية للمؤسسة

52..... المبحث الثاني: أثر التحليل المالي على أداء مؤسسة مطاحن الأريعاء

52..... المطلب الأول: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية

52..... الفرع الأول: نسب السيولة

53..... الفرع الثاني: نسب النشاط

54..... الفرع الثالث: نسب الربحية

55..... الفرع الرابع: المديونية

56..... المطلب الثاني: تحليل التوازنات المالية

56..... الفرع الأول: رأس المال العامل

57..... الفرع الثاني: احتياجات رأس مال العامل

57..... الفرع الثالث: الخزينة

58..... المطلب الثالث: تحليل جدول التدفقات النقدية

65 خاتمة

69..... مصادر ومراجع